الإتجاهات الإستراتيجية

غرب آسيا وشمال أفريقيا

2023

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

العنوان: الاتجاهات الاستراتيجية، غرب آسيا وشمال أفريقيا 2022

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تحرير وإعداد: حسام مطر

فريق العمل (مديرية الدراسات الاستراتيجية): علي مراد، محمد حسن سويدان، أيمن حلاوي

تاريخ النشر: شباط 2023 الموافق شعبان 1444

العدد: الرابع

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف كافيه 77 (الفانتزي وورلد سابقًا) - بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda 10172010

Beirut- Lebanon

P.O.Box: 24/47

E-mail: ccsd@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

ملخّص تنفيذي 5

المقدّمة 6

أولًا: الاتجاهات الدولية 8

ثانيًا: الاتجاهات الإقليمية 18

ثالثًا: الاتجاهات المحلية 26

رابعًا: تداعيات مترتّبة على تفاعل الاتجاهات 30

خامسًا: تحليل القضايا 38

5.1 العوامل المؤثّرة على احتمالات التصعيد في المنطقة 38

5.2 أبرز الصراعات العسكرية 39

أ. المواجهة الأميركية الإيرانية 39

ب. كيان العدوّ والمقاومة في فلسطين المحتلة 39

ج. الصراع بين حزب الله وكيان العدوّ 41

د. الحرب في اليمن 42

هـ- الحرب في سوريا 43

و. الحرب في ليبيا: 48

ز. التهديد الإرهابي لداعش والقاعدة: 49

5.3 أبرز التوتّرات السياسية 49

أ. العلاقات السعودية الإيرانية: 49

ب. الموقف العربي من سوريا: 50

ج. الأزمة السياسية في لبنان: 51

د. الأزمة السياسية في تونس: 52

هـ. الأزمة الاقتصادية في مصر: 52

خُلاصة 54

فهرس الجداول

جدول رقم 1: تاريخ بدء ومراحل تطوّر العلاقات بين الدول العربية والصين 10
جدول رقم 2: الفرص والمخاطر المحتملة للحرب الأوكرانية بحسب الدول..... 11
جدول رقم 3: موجز السيناريوهات العشرة للاقتصاد العالمي للعام 2023..... 16
جدول رقم 4: تأثيرات أزمات الجوار على دول المنطقة..... 17
جدول رقم 5: أبرز محطات التواصل بين القوى الأساسية في المنطقة عام 2022..... 22
جدول رقم 6: الاكتشافات الرئيسية لشرق المتوسط في عام 2022..... 23
جدول رقم 7: التحدّيات الأساسية أمام زيادة التصدير في عام 2023..... 23
جدول رقم 8: موقف أحزاب المعارضة من بعض المواضيع في السياسة الخارجية..... 44
جدول رقم 9: أبرز المتضرّرين والمستفيدين من الاتجاهات..... 59

فهرس الرسوم البيانية

رسم بياني رقم 1: نسب الاستثمارات الصينية في المنطقة بين 2005 – 2022 9
رسم بياني رقم 2: تصنيف الحركة الأميركية داخل المنطقة للعام 2022 بحسب المجالات الأساسية 14
رسم بياني رقم 3: عدد العمليات الفلسطينية الشهرية النوعية لعام 2022 التي نُفّذت ضدّ قوات العدوّ الإسرائيلي والمستوطنين منذ بداية العام (طعن، دهس، اشتباك مسلّح) 20
رسم بياني رقم 4: تحليل أوضاع الأمن الغذائي للسكان في لبنان بين أيلول وكانون الأول 2022 وتوقعات لـ كانون الثاني ونيسان 2023..... 27
رسم بياني رقم 5: عدد الهجمات الشهرية المعلَنة التي استهدفت الوجود العسكري للاحتلال الأميركي في سوريا منذ بداية 2022..... 45
رسم بياني رقم 6: عدد الاعتداءات الصهيونية الشهرية على سوريا منذ بداية 2022 47

ملخّص تنفيذي

أثبتت الحرب الروسية في أوكرانيا خلال العام 2022 عمق التحوّلات الجارية في النظام الدولي وكذلك مدى هشاشة منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا، تجاه تلك التحوّلات واندماجها فيها. فعلى الرغم من تراجع المنطقة في أولويّات السياسة الخارجية الأميركية، ما تزال ذات تأثير حيوي في صراع القوى الكبرى. في الإقليم نفسه تتواصل جملة من المراحل الانتقالية داخل الدول وبينها، ويشهد انزياحات في موازين القوى الجيوسياسية والجيواقتصادية إضافة لاستمرار التنافس المحتدم في مجال الأفكار والثقافة والهوّيات.

يهدف التقدير السنوي الرابع 2023 إلى المساعدة على التفكير في مستقبل المنطقة ضمن المدى المنظور وليس توقّعه والتنبّؤ بأحداثه. لذلك تقوم منهجيته على تحديد الاتجاهات المؤثّرة من مصادر دولية وإقليمية ومحليّة ثم فحص التداعيات المحتملة لها. بعدها يصبح من الممكن دراسة تأثير هذه التداعيات المفتوحة على بعضها البعض على دول المنطقة وقضاياها الأساسية لا سيّما على صعيد الصراعات والتوتّرات.

> ” يساهم التراجع في السطوة الأميركية داخل المنطقة بانكشافها للتأثيرات الدولية المستجدة “

استفاد هذا التقدير من عدد كبير من الدراسات والتقديرات والتقارير (تجاوزت الـ 120) التي أنتجتها مديرية الدراسات الاستراتيجية بشكل مستمر خلال العام 2022 مضافًا إليها التفاعل مع باقي مديريات المركز وبالأخص مديرية الدراسات الاقتصادية.

يظهر أن تنافسات القوى الدولية والتداعيات الاقتصادية للحرب الأوكرانية وحاجة الغرب إلى مصادر إضافية للغاز والصراع المتعدّد المجالات والمتصاعد بين المحور الأميركي ومحور المقاومة (لا سيّما في ظل حكومة أقصى اليمين في كيان العدوّ) وتفاقم الأزمات الداخلية في دول المنطقة، وتنامي فاعلية القوى الإقليمية، هي العوامل الأكثر تأثيرًا في أحداث العام 2023. ويظهر أن العوامل الكابحة لحصول صراعات كبيرة تتقدّم على محفّزاتها، ولكنّ البيئة الإقليمية هشّة أمام الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الداخلية. يبقى المشرق العربي البؤرة الأكثر احتمالًا للتوتّرات لا سيّما في سوريا وفلسطين المحتلة. إن مسألتي أفق التفاوض النووي مع إيران ونتيجة المعركة العسكرية في أوكرانيا خلال الربيع المقبل ستكونان الرافعتين الكبرتيين لشكل المنطقة في نهاية العام 2023.

المقدّمة

ينطلق هذا التقدير السنوي من افتراض أساسي بإمكانية التفكير في المستقبل القريب من خلال التبصّر في الاتجاهات الكبرى والأساسية والفرعية الحاكمة وما تنتجه من قوى دافعة وكابحة تفيد في توليد سيناريوهات متعدّدة. وينطبق هذا الافتراض بشكل كبير على أوضاع منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا لما تعانيه من اضطرابات بنيوية واختراق خارجي وكثرة اللاعبين وغياب البنية الأمنية والسياسية الناظمة لتفاعلاته. وقد مثّلت الحرب الروسية في أوكرانيا دليلًا ساطعًا على هشاشة المنطقة أمام المفاجآت والأحداث الصادرة من المستوى العالمي[1]. ويساهم التراجع في السطوة الأميركية داخل المنطقة بانكشافها للتأثيرات الدولية المستجدة حيث تطمح الدول الصاعدة لتطوير نفوذها داخل المنطقة الغنية بموارد الطاقة والممرّات المائية الحيوية والأسواق الواعدة.

تواصل منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا إبحارها في خضمّ مستوى جديد من المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 2011. فالخروج من مرحلة الاضطرابات الواسعة "للربيع العربي" لم يُدخل المنطقة في منطق التسويات الكبرى ولا الاستقرار الداخلي. لقد شهد العام 2022 اضطرابات داخلية ملحوظة في لبنان والعراق وإيران، وانقسامات داخلية غير مسبوقة وتاريخية في كيان العدوّ الإسرائيلي، وتدهورًا اقتصاديًا في تركيا ومصر ولبنان وتونس والأردن، واستمرارًا للمراوحة في حروب سوريا واليمن وليبيا دون تقدّم للمسارات السياسية، ومواصلة الجيوش تشديد قبضتها على العملية السياسية في السودان وتونس ومصر، كما لم تتقدّم الدول الخليجية –على الرغم من وجود مشاريع طموحة لديها- في مساعيها للتخلّص من الاعتماد المفرط على واردات الطاقة أو لتطوير تجاربها السياسية، وواصلت العدوّانية الإسرائيلية المدعومة أميركيًا بالعقوبات والغطاء السياسي والمعلوماتي إيجاد مناخات التوتّر والتصعيد لا سيّما في المشرق العربي. ورغم هذه العدوّانية الإسرائيلية الأميركية نجح محور المقاومة في استمرار بناء مقدّرات القوة وتشبيك جبهاته وردع كيان العدوّ ودعم المقاومة الفلسطينية، وهو ما تظهر نتائجه في تصاعد المقاومة الشعبية داخل الضفة والقدس بقيادة جيل من الشباب الفلسطيني الذي عايش منجزات المقاومة داخل فلسطين وخارجها كما اختبر أضاليل مسار التطبيع والتسوية السلمية المزعومة.

[1] أعدّت مديرية الدراسات الاستراتيجية دراسة توثيقية تساعد على فهم نظرة القيادة الروسية لأوكرانيا ولعلاقاتها مع الغرب وآسيا من خلال تتبع كتابات أبرز المؤثرين في تصوّرات الرئيس الروسي. أنظر: تفكيك الشيفرة البوتينية: عرّابو فكر فلاديمير بوتين، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة البحث الراجع، العدد 56، كانون الأول 2022.

يتبع هذا التقدير الرابع من سلسلة "الاتجاهات الاستراتيجية لغرب آسيا وشمال إفريقيا" منهجية تستند إلى تحديد الاتجاهات الأكثر تأثيرًا في العام 2023 ويصنّفها بين اتجاهات دولية وإقليمية ومحليّة تشتمل على مداخل اقتصادية وأمنية وسياسية وتكنولوجية (14 اتجاه). وبطبيعة الحال فإن هذه الاتجاهات متداخلة وتتبادل التأثير وهو ما يولّد تداعيات محتملة في الملفّات المختلفة. هذا التفاعل بين الاتجاهات سمح بتحديد أبرز العوامل المؤثّرة على احتمالات التصعيد والتوتّرات في العام 2023. هذه العوامل سمحت بإجراء فحص للسيناريوهات المُرجّحة لأبرز 12 قضية مرتبطة بصراعات عسكرية وتوتّرات سياسية داخل المنطقة.

لم يكن تنفيذ هذه المنهجية ممكنًا دون الاستناد إلى كمٍّ واسع ومتنوّع من المعلومات والبيانات والتحليلات والتقديرات التي تجريها مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز على مدى العام، إضافة إلى مقاطعة هذا الجهد مع باقي مديريات المركز. وقد اهتمّت المديرية خلال العام 2022 بمواكبة الحرب الروسية في أوكرانيا وتداعياتها على المنطقة وتطوّر المنافسة الصينية الأميركية ومسار عمل الاستراتيجية الأميركية والتفاعلات بين القوى الإقليمية الأساسية (بالأخص إيران وتركيا والسعودية) والتطوّرات البارزة في مجالات الاقتصاد والطاقة والتسلّح، وفحص التوتّرات الداخلية في عدد من الدول من منظار جيوسياسي (بالأخص لبنان) وأخيرًا تتبُّع الصراع المتواصل بين قوى المقاومة من ناحية وكيان العدوّ الإسرائيلي من ناحية ثانية.

أولًا: الاتجاهات الدولية

1. احتدام المنافسة الأميركية الصينية

شهد العام 2022 ارتفاعًا ملحوظًا في المنافسة بين أميركا والصين انعكاسًا لقرارات استراتيجية اتخذتها إدارة بايدن وبرزت في وثائق الأمن القومي والدفاع واستراتيجية مواجهة الصين. فقد قرّرت واشنطن أن المنافسة مع الصين بلغت درجة حرجة لذلك أطلقت مسارًا ثلاثيًا يشمل بناء القوة الوطنية وإعادة بناء التحالفات والشراكات والتنافس المحموم مع الصين[2]. في المقابل تواصل الصين بشكل متسارع الاستفادة مما تعتبره الفرصة التاريخية لبناء عناصر الاستقرار الداخلي (ضمان سيطرة الحزب الشيوعي وتقليص التباينات التنموية وضمان نموّ اقتصادي مستدام) ومواصلة الاستثمار في القدرات الدفاعية المتقدّمة لا سيّما في المجال البحري، وتحقيق الاستقلال التكنولوجي وبناء سلاسل توريد تتمحور حولها، والتشبيك الاقتصادي المكثّف مع الجوار القريب والبعيد وبخاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق، والدفع نحو نظام دولي أكثر عدالة وتوازنًا بالتعاون مع القوى الصاعدة عبر تكتّلات وأُطر يجري تدعيمها وتوسعتها بشكل متواصل. هذه المشروعات يُفترض أن تكتمل في العام 2049 في الذكرى المئوية لحكم الحزب الشيوعي.

انعكس هذا الاحتدام في ضغوط أميركية داخل المنطقة، بالخصوص على الإمارات وكيان العدوّ والعراق، لتقييد التعاون مع الصين دفاعيًا وتكنولوجيًا، مع تطويرها للدور الهندي في المنطقة لموازنة الجهود الصينية. بالمقابل واصلت الصين اهتمامها بالمنطقة وشهدت نهاية العام 2022 مؤتمرًا كبيرًا جمع الصين بالسعودية ودول مجلس التعاون والدول العربية.

> "التصعيد في العلاقات الصينية الأميركية سينعكس في المنطقة مزيدًا من الضغوط المتبادلة"

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: حسام مطر، التوازن الهش في عقد حاسم: قراءة في استراتيجية بايدن لمواجهة الصين، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 30، آب 2022.

رسم بياني رقم 1: نسب الاستثمارات الصينية في المنطقة بين 2005 - 2022[3]

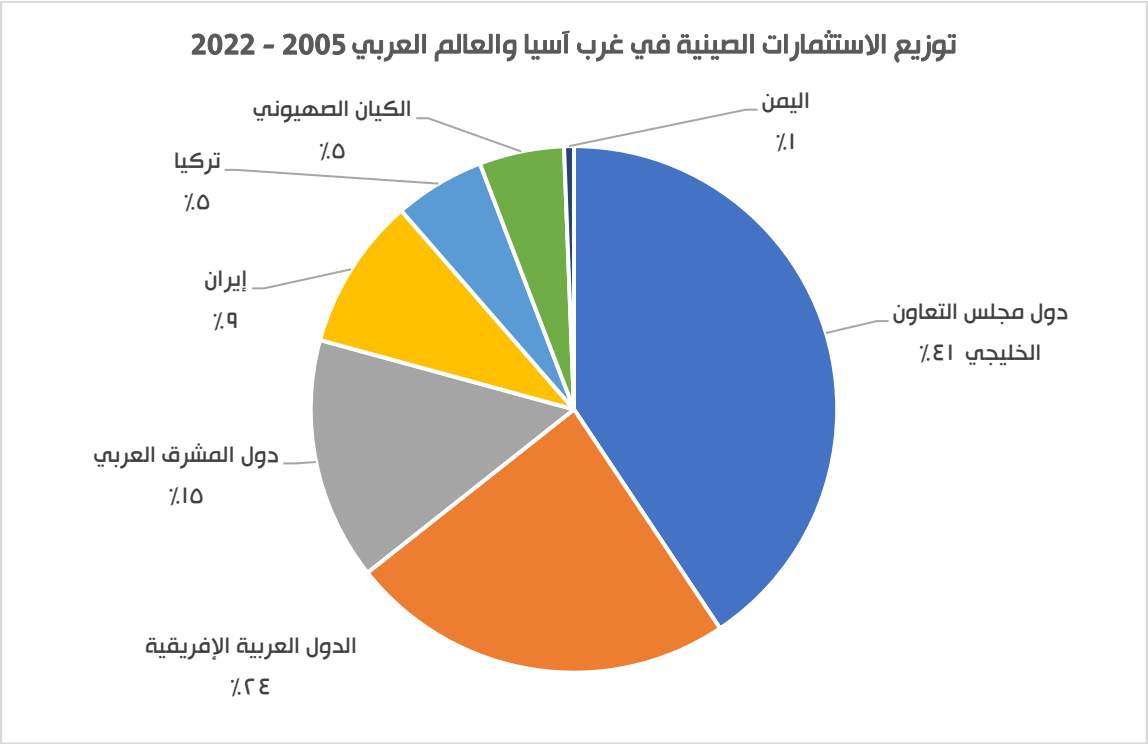

في العام 2023 من المُرجّح أن يتواصل التصعيد في العلاقات الصينية الأميركية وهذا سينعكس في المنطقة مزيدًا من الضغوط المتبادلة لا سيّما أميركيًا، فيما ستعزّز الصين من محاولة تطوير وصولها إلى المنطقة عبر مبادرة الحزام الطريق والعلاقات الثنائية لا سيّما بعد فتح حدودها التي أُغلقت بسبب وباء كورونا. لكن من المُرجّح أن الصين ستواصل خلال هذا العام حرصها على عدم استفزاز الأميركيين في المنطقة وعدم تحمّل مسؤوليات أمنية كبيرة وتركيز جهودها في الدول المستقرة مع الأخذ بالاعتبار التوازن بين القوى الإقليمية الأساسية[4]. وقد تدفع ظروف الحرب الأوكرانية بالصين إلى مزيد من التنسيق مع روسيا إقليميًا.

[3] مصدر الأرقام قاعدة بيانات بعنوان "تعقّب الاستثمارات العالمية للصين" منذ العام 2005 يشرف عليها معهد أميركان إنتربرايز. قامت مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بفرز الأرقام الخاصة بالمنطقة وعالجتها تحليليًا وفق معايير زمنية وموضوعية وبحسب الدول والأقاليم الفرعية داخل المنطقة.

[4] لكن بحال نجاح الصين في تحقيق اختراقات اقتصادية وسياسية داخل المنطقة بالتوازي مع اشتداد الضغوط الأميركية عليها لدرجة لا يمكن القبول بها، يمكن لبكين على المدى المتوسط أن تنتقل للمنافسة المكشوفة مع واشنطن في الدول المتأرجحة مثل لبنان والعراق ومصر والسعودية وتفعيل شراكاتها مع دول مناوئة لواشنطن مثل سوريا وإيران والانفتاح على القوى الشعبية الوازنة مثل حزب الله وحماس والحشد الشعبي.

جدول رقم 1: تاريخ بدء ومراحل تطوّر العلاقات بين الدول العربية والصين

البلد	تاريخ بدء العلاقات الدبلوماسية مع الصين	التوقيع على شراكة استراتيجية مع الصين	التوقيع على شراكة استراتيجية شاملة مع الصين	التوقيع على وثائق تعاون بشأن بناء الحزام والطريق
مصر	1956	1999	2014	2016
سوريا	1956			2022
اليمن	1956			2017
العراق	1958	2015		2015
المغرب	1958	2016		2017
الجزائر	1958		2014	2018
السودان	1959	2015		2018
الصومال	1960			2015
تونس	1964			2018
موريتانيا	1965			2018
الكويت	1971	2018		2018
لبنان	1971			2017
جزر القمر	1975			غير محدد
الأردن	1977	2015		غير محدد
عُمان	1978	2018		2018
ليبيا	1978			2018
جيبوتي	1979	2017		2018
الإمارات	1984		2016	2018
السعودية	1990	2016	2022	2018
قطر	1988	2014		2018
البحرين	1989			2018
فلسطين	1988			غير محدد

2. الصراع المتأزّم بين روسيا والغرب ومحوره الحرب في أوكرانيا

طغت الحرب الروسية في أوكرانيا على الأحداث العالمية عام 2022 وهي حرب أثبتت عمق التحوّلات الجارية في النظام الدولي، وكانت النتيجة الأبرز لهذه الحرب حتى الآن ارتفاع مستوى العداء بين روسيا والغرب إلى درجات قياسية. وقد وصلت تردّدات هذا الواقع إلى المنطقة على مستويات الأمن والسياسة والطاقة، فاستفادت منها بشكل من الأشكال تركيا وإيران ثم السعودية فيما بدا كيان العدوّ أكثر المتضرّرين. وقد حفّزت الحرب حاجة الغرب إلى موارد الطاقة

في الخليج وحوض البحر المتوسط وتاليًا إلى الاستقرار وتعزيز النفوذ في هاتين المنطقتين[5]. وفي المقابل كشفت الحرب الدول الفقيرة أمام تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بفعل الارتفاع في أسعار الطاقة والسلع الغذائية والتضخّم في الاقتصادات الكبرى[6].

جدول رقم 2: الفرص والمخاطر المحتملة للحرب الأوكرانية بحسب الدول[7]

	الأمن الغذائي	أسعار الطاقة	حصّتها من سوق النفط	حصّتها من سوق الغاز	الاستقرار السياسي	الضغط الجيوسياسي
لبنان	مخاطر عالية	مخاطر عالية	لا تأثير	لا تأثير	مخاطر متوسّطة	متوسّط
تركيا	مخاطر عالية	مخاطر متوسّطة	لا تأثير	فرص متدنّية	مخاطر متوسّطة	عالٍ
إيران	لا تأثير	فرص عالية	فرص متوسّطة	فرص عالية	لا تأثير	متوسّط
العراق	مخاطر متدنّية	فرص عالية	فرص متوسّطة	فرص متدنّية	لا تأثير	متوسّط
سوريا	مخاطر متدنّية	مخاطر عالية	لا تأثير	فرص عالية	مخاطر متوسّطة	متوسّط
ليبيا	مخاطر عالية	فرص عالية	فرص متوسّطة	فرص متوسّطة	مخاطر عالية	متوسّط
مصر	مخاطر عالية	مخاطر عالية	لا تأثير	فرص عالية	مخاطر متوسّطة	متدنٍّ
الجزائر	مخاطر متدنّية	فرص عالية	فرص عالية	فرص عالية	لا تأثير	متوسّط
السعودية	مخاطر متدنّية	فرص عالية	فرص عالية	فرص متدنّية	لا تأثير	متوسّط
الإمارات	مخاطر متدنّية	فرص عالية	فرص عالية	لا تأثير	لا تأثير	عالٍ
قطر	مخاطر متدنّية	فرص عالية	فرص متوسّطة	فرص عالية	لا تأثير	متدنٍ
الكيان الصهيوني	مخاطر متدنّية	مخاطر متدنّية	لا تأثير	فرص متوسّطة	لا تأثير	متوسّط

من المؤكّد أن هذه الحرب ستكون محور الأحداث العالمية للعام 2023 حيث ستبدأ نتائجها الميدانية بالظهور وتاليًا ستتكشّف موازين سياسية جديدة. ومع احتدام الحرب في الربيع ستكون دول المنطقة تحت ضغوط أمنية واقتصادية وعسكرية إضافية لتحديد موقعها في هذا الصراع والتعامل مع نتائجه. وهذا ما سيظهر بشكل أساسي في سعي الغرب لتطوير بدائل للغاز الروسي وفي الوضع الأمني والسياسي في سوريا وفي العلاقات داخل أوبك بلاس وأفق التعاون الدفاعي والاقتصادي بين إيران وروسيا.

[5] للتعرف إلى أهمية روسيا في سلاسل التوريد العالمية أنظر: مديرية الدراسات الاقتصادية، موقع الاتحاد الروسي في سلاسل القيمة العالمية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة المواكبة الاقتصادية، عدد خاص، 28 تموز 2022.

[6] لمزيد من التفصيل أنظر: رضوان جمّول، الاقتصاد العالمي أمام تحدّيات الصراع الروسي – الغربي.. قراءة في النتائج والتداعيات الاقتصادية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 31، آب 2022.

[7] ورد الجدول ضمن تقدير وضع أعدّته مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق تحت عنوان " الحرب في أوكرانيا.. التداعيات الرئيسية المحتملة في المدى القريب على غرب آسيا والعالم العربي"، آذار 2022.

مما تضمّنته العقيدة البحرية الروسية الجديدة – تموز 2022

- يُعتبر البحر الأسود وبحر آزوف وشرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البلطيق وجزر الكوريل والاتصالات البحرية المؤدّية إلى آسيا وإفريقيا مناطق مهمّة لضمان الأمن القومي الروسي ويجب على الأسطول الروسي تأمينها على المستوى الوطني.
- من المهمّ لروسيا تطوير التعاون البحري العسكري مع الهند وإيران والمملكة العربية السعودية والعراق.
- ترى موسكو خطرًا كبيرًا على البحرية الروسية يتمثل في عدم وجود قواعد خارج الحدود الوطنية لاستقبال السفن وتزويدها وتنفيذ أعمال الإصلاح والصيانة.
- وضع خطط لإنشاء قواعد عسكرية بحرية جديدة في البحر الأبيض المتوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي والخليج.
- إقامة قواعد لوجستية- فنية في البحر الأحمر.

3. ضغوط الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة

واصلت إدارة بايدن تطبيق استراتيجيتها للمنطقة وفق الخطوط العامة المعلنة في الخطابات والوثائق الأميركية[8]. فالولايات المتحدة تريد تهدئة صراعات المنطقة لمنع تدهورها نحو حروب واسعة والاعتماد على أدوات الحرب التركيبية/الرمادية بدلًا منها لتقويض خصومها، ودفع حلفائها نحو التشبيك الأمني والاقتصادي ربطًا بمسار التطبيع والحدّ من نموّ النفوذ الروسي والصيني داخل المنطقة. فرضت هذه الشروط نفسها على وقائع المنطقة خلال العام 2022 وكانت نجاحاتها متباينة. نجحت الإدارة في تجنّب ظهور صراعات كبرى وواصلت الاستخدام المكثف للعقوبات ودفع مسار التطبيع ودمج كيان العدوّ في البنية الإقليمية وتشجيع توتّرات داخلية في إيران ورعايتها. إلا أنها لم تحقّق ما سعت إليه في اليمن وليبيا والاتفاق النووي الإيراني ولا إقصاء حلفاء إيران في العراق ولبنان وانفجرت أعمال المقاومة في الضفة والقدس وغزة ولم تتسارع خطوات التطبيع، وبقيت مرفوضة شعبيًا بشكل كبير بحسب الاستطلاعات، وتصاعدت التوتّرات مع السعودية وتركيا، وواصلت روسيا والصين تعزيز حضورهما في المنطقة ولو تحت ضغط متزايد[9].

> "ستكون الحرب الأوكرانية محور الأحداث العالمية للعام 2023 حيث ستبدأ نتائجها الميدانية بالظهور"

[8] لمزيد من التفصيل أنظر: حسام مطر، إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن 2022.. نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة أوراق بحثية، العدد 47، كانون الأول 2022.

خمسة مبادئ ناظمة للسياسة الأميركية في المنطقة وفق إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن 2022

أولاً، ستدعم الولايات المتحدة وتعزّز الشراكات مع الدول التي تشترك في النظام الدولي القائم على القواعد، وسوف نتأكد من أنّ تلك الدول يمكنها الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الخارجية.

ثانياً، لن تسمح الولايات المتحدة للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتهديد حرية الملاحة عبر الممرّات المائية في الشرق الأوسط، بما في ذلك مضيقا هرمز وباب المندب، ولن تتسامح مع جهود أي دولة للسيطرة على دولة أخرى - أو المنطقة - من خلال القوة العسكرية، والغزوات أو التوغّلات أو التهديدات.

ثالثاً، حتى عندما تعمل الولايات المتحدة على ردع التهديدات التي يتعرّض لها الاستقرار الإقليمي فإنّنا سنعمل على تقليل التوترات، وخفض التصعيد، وإنهاء النزاعات حيثما أمكن، وذلك من خلال الدبلوماسية.

رابعاً، ستعزّز الولايات المتحدة التكامُل الإقليمي من خلال بناء روابط سياسية واقتصادية وأمنية بين شركاء الولايات المتحدة وفيما بينهم، من خلال هياكل دفاع جوي وبحري متكاملة، مع احترام سيادة كل دولة وخياراتها المستقلّة.

خامساً، ستعمل الولايات المتحدة دائمًا على تعزيز حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

من المُرجّح في العام 2023 أن تواجه أميركا صعوبات إضافية بفعل التصعيد مع روسيا والصين ونتائج الحرب الأوكرانية والأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة في الدول غير النفطية والواقع المتأزّم داخل فلسطين المحتلّة وهشاشة الظروف في اليمن وسوريا وليبيا، والتوتّر المتصاعد حول الملف النووي الإيراني، وتطوّر العلاقات الروسية مع إيران وتركيا والسعودية. لذا ستحتاج واشنطن إلى مضاعفة جهودها في المنطقة خلال هذا العام للحدّ من إمكانية تقاطع عوامل التفجير بما يضع كل المقاربة الأميركية على المِحكّ، وبما لا يقلّ أهمّية تدخّل الولايات المتحدة في نهاية العام 2023 تحت ضغط مناخات الانتخابات الرئاسية 2024 في ظل استقطاب محلّي مرتفع.

[9] أنجزت مديرية الدراسات الاستراتيجية تقدير وضع (غير منشور) متكامل حول واقع السياسة الأميركية في المنطقة خلال العام 2022 بالمقارنة مع العام 2021 والوعود الانتخابية لإدارة بايدن وتوصلت إلى تقييم للنجاحات والإخفاقات في ملفّات المنطقة الأساسية: تقييم السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة بعد مرور عامين على إدارة بايدن، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة تقدير وضع، العدد 43، كانون الثاني 2023.

رسم بياني رقم 2: تصنيف الحركة الأميركية داخل المنطقة للعام 2022 بحسب المجالات الأساسية

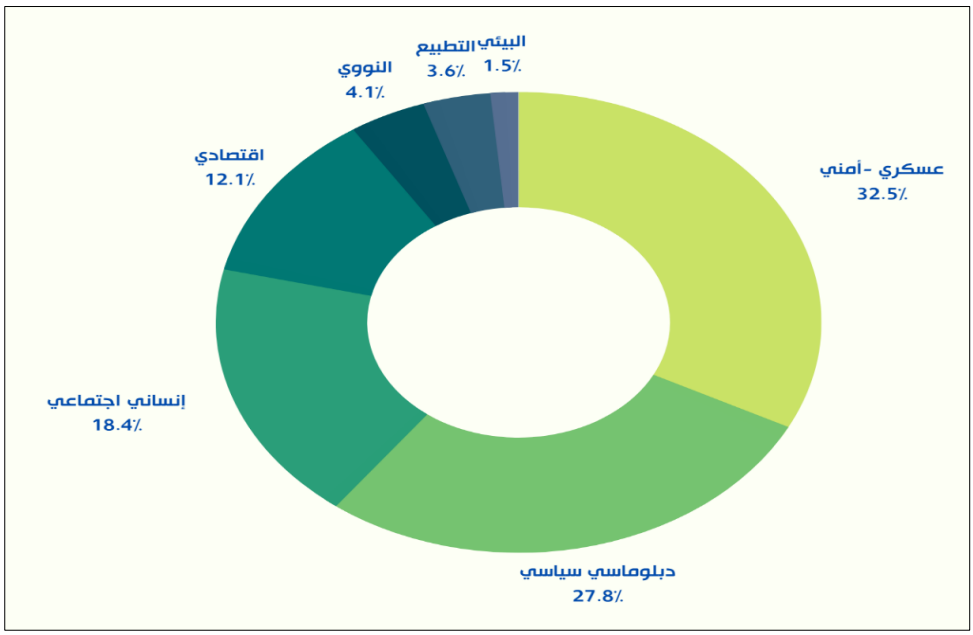

المصدر: إحصاء خاص من خلال متابعة البيانات الرسمية الأميركية

4. هشاشة النظام الأمني الأوروبي

" ستحتاج واشنطن إلى مضاعفة جهودها في المنطقة للحدّ من إمكانية تقاطع عوامل التفجير "

عانت القارّة الأوروبية من تدهور أمنها الجماعي نتيجة الحرب الأوكرانية عام 2022 ما وحّدها من ناحية بوجه الخطر الروسي وأعاد إحياء العديد من التباينات والانقسامات والمخاوف داخل القارّة من ناحية أخرى (مثل المواقف المتمايزة للمجر ورومانيا وبلغاريا وإيطاليا). فهذه الحرب كشفت تبعية الأمن الأوروبي لواشنطن من ناحية وعمق تبعيّته الطاقوية لروسيا، ودفعت مجددًا بموضوعات الحرب النووية والعودة للتسلّح والانقسام اليميني/ الليبرالي إلى الواجهة. وهذا ما انعكس في عودة الحياة إلى الناتو مجدّدًا حيث تحاول واشنطن دمجه أيضًا في استراتيجيتها لمواجهة الصين[10]. لكنّ هذا كلّه لا يُغيّب أن الحرب تدور على الأرض الأوروبية وليس في القارّة الأميركية، وأن إخراج روسيا من

[10] إن الطموحات المعلنة لجمهورية الصين الشعبية وسياساتها القسرية تتحدّى مصالحنا وأمننا وقيمنا... ما زلنا منفتحين على المشاركة البناءة مع جمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك بناء الشفافية المتبادلة، بهدف حماية المصالح الأمنية للحلف. سنعمل معًا بشكل مسؤول، كحلفاء، لمواجهة التحدّيات المنهجية التي تفرضها جمهورية الصين الشعبية على الأمن الأوروبي الأطلسي وضمان قدرة الناتو الدائمة على ضمان دفاع وأمن الحلفاء. سنعمل على تعزيز وعينا المشترك، وتعزيز قدرتنا على الصمود والاستعداد، والحماية من تكتيكات جمهورية الصين الشعبية القسرية والجهود المبذولة لتقسيم التحالف. (وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو، حزيران 2022).

معادلة الأمن الأوروبي، رغم تعثّرها العسكري، مغامرة كبرى يتزايد الانقسام الأوروبي حولها. ومن جانب آخر فإن عودة الدول الأوروبية لا سيّما ألمانيا، للتسلّح بذريعة الحرب الأوكرانية، ستعيد تحريك توتّرات قديمة داخل القارّة.

ستبقى هذه الضغوط قائمة ومتزايدة على الأمن الأوروبي خلال العام 2023 وستنعكس على غرب آسيا والعالم العربي بجهود أوروبية للبحث وتطوير مصادر طاقة جديدة ومُجدية[11]، وتطوير العلاقات مع الدول النفطية القادرة على ضخّ الاستثمارات في تنافس متصاعد مع روسيا والصين، وتعزيز التعاون الأمني مع كيان العدوّ، والضغط لإيصال الملفّ النووي إلى تسوية تُبعد شبح الحرب، والتعاون مع واشنطن في منع حصول توتّرات واسعة قد تشحن موجات جديدة من اللجوء، وأخيرًا محاولة التكامل مع واشنطن في الضغط على قوى المقاومة لكن وفق ضوابط أكثر واقعية.

من وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو 2022

يؤثر النزاع والهشاشة وعدم الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط بشكل مباشر على أمننا وأمن شركائنا. يواجه الجوار الجنوبي لحلف الناتو، ولا سيّما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل، تحدّيات أمنية وديموغرافية واقتصادية وسياسية مترابطة. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب تأثير تغيّر المناخ، والمؤسسات الهشّة، وحالات الطوارئ الصحّية وانعدام الأمن الغذائي. يوفّر هذا الوضع أرضًا خصبة لانتشار الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية. كما أنه يمكّن المنافسين الاستراتيجيين من التدخّل المزعزع للاستقرار والقسري.

5. الاتجاه السلبي للاقتصاد العالمي

بحسب صندوق النقد الدولي شهد النشاط الاقتصادي العالمي عام 2022 تباطؤًا واسعًا فاقت حدّته التوقّعات، مع تجاوز معدّلات التضخّم مستوياتها المسجّلة خلال عدّة عقود سابقة. وسيكون العام 2023 واقعًا تحت أعباء ثقيلة من جرّاء أزمة تكلفة المعيشة (ارتفاع أسعار الموادّ الغذائية والطاقة)، وتعسّر الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19. وتشير تنبّؤات صندوق النقد إلى تباطؤ النموّ العالمي من 6,0٪ في عام 2021 إلى 3,2٪ في عام 2022 ثم 2,7٪ في عام 2023، في ما يمثل أضعف أنماط النموّ على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة

[11] لمزيد من التفصيل أنظر: محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 29، أيار 2022.

كوفيد-19[12]. وتظهر تقديرات أن الاقتصاد الأميركي سيواجه أزمة تباطؤ حادّة بداية الصيف المقبل.

على مستوى المنطقة استفادت الدول النفطية الأساسية من عوائد عالية جراء مبيعات النفط والغاز عام 2022 ما منحها مرونة اقتصادية عالية ورفع قيمة صناديقها السيادية إلى حوالي 3.5 تيرليون دولار. في المقابل ضاعفت الأزمة العالمية من الاضطرابات الاقتصادية في مجمل الدول غير النفطية التي شهدت تدهورًا في سعر صرف عملاتها المحليّة ونقصًا في المواد الاستراتيجية من الطاقة والغذاء وتراجعًا متزايدًا في الخدمات العامة. ومن المُرجّح وفق التوقعات السائدة لحال الاقتصاد العالمي 2023 بأن تزداد حدة التداعيات على هذه الدول محفّزة اضطرابات سياسية واجتماعية قد تنعكس توترًا ما بين بعض الدول المنطقة.

جدول رقم 3: موجز السيناريوهات العشرة للاقتصاد العالمي للعام 2023[13]

#	السيناريو	درجة الاحتمال	قوة التأثير
الأول	الشتاء البارد يزيد من تفاقم أزمة الطاقة في أوروبا.	احتمالية عالية	تأثير عالٍ جدًا
الثاني	يؤدّي الطقس الحادّ إلى ارتفاع في أسعار السلع الرئيسية، مما يزيد أزمة الأمن الغذائي العالمية.	احتمالية عالية	تأثير عالٍ
الثالث	اندلاع صراع مباشر بين الصين وتايوان، مما يدفع بالولايات المتحدة للتدخّل.	احتمالية معتدلة	تأثير عالٍ جدًا
الرابع	التضخّم العالمي الكبير يؤدّي إلى اضطرابات اجتماعية.	احتمالية عالية جدًا	تأثير معتدل
الخامس	متحوّر جديد من فايروس كورونا أو مرض معدٍ آخر، يرسل الاقتصاد العالمي إلى ركود من جديد.	احتمالية معتدلة	عالٍ جدًا
السادس	الحرب الإلكترونية تعطّل البنى التحتية في الاقتصادات الكبرى.	احتمالية معتدلة	تأثير عال جدًا
السابع	تزايد التدهور في العلاقات الغربية-الصينية تفرض الفصل الكامل للاقتصاد العالمي.	احتمالية معتدلة	تأثير عالٍ
الثامن	التضييق النقدي العنيف يؤدّي إلى ركود عالمي.	احتمالية معتدلة	أثر معتدل
التاسع	سياسة الصين تجاه فايروس كورونا تؤدي إلى ركود حاد.	احتمالية منخفضة	أثر عالٍ
العاشر	الصراع بين روسيا وأوكرانيا يتحوّل إلى حرب عالمية.	احتمالية ضعيفة جدًا	أثر عالٍ جدًا

[12] https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022

[13] هذه السيناريوهات أوردها موقع Economic Intelligence Unit تقييمًا للمخاطر الاقتصادية والسياسية المتوقّعة في العام 2023 في شهر تشرين الثاني 2022.

6. تصاعد التوترات في المحيط المجاور للمنطقة (تنافس القوى الكبرى في إفريقيا، آسيا الوسطى، القرن الأفريقي، البلقان، جنوب آسيا)

شهد العام 2022 موجة من تصاعد التوترات في مناطق حيوية مجاورة للمنطقة. ففي المحيط الآسيوي استعرت صراعات متعددة بدءًا من الفوضى التي تلت الانسحاب الأميركي المذّل من أفغانستان إلى الاضطرابات في باكستان ومع جيرانها وتصاعد العنف الهويّاتي في الهند ضدّ المسلمين، وصولًا إلى استمرار التوتّر المرتفع بين أرمينيا وأذربيجان. وفي البلقان عادت خطوط الصراع الإثني لتهتزّ بين الصرب ومسلمي كوسوفو، أما في القرن الإفريقي فقد تواصل القتال بين أثيوبيا وأرتيريا، وأزمة سدّ النهضة، والاقتتال في الصومال. أما في العمق الإفريقي فتجدّدت سلسلة من الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية مع عودة احتدام صراع القوى الكبرى على موارد القارّة لا سيّما مع توجّه إدارة بايدن لإعادة تنشيط السياسة الأميركية في إفريقيا ضمن الاستراتيجية الكبرى لمنافسة الصين وروسيا.

> "عودة الدول الأوروبية لا سيّما ألمانيا، للتسلّح بذريعة الحرب الأوكرانية، ستعيد تحريك توتّرات قديمة داخل القارّة"

هذه التوترات والصراعات في محيط المنطقة لها بالمجمل تداعيات سلبية وخطيرة على الاستقرار الإقليمي. ستضغط هذه العوامل في العام 2023 على دول المنطقة من خلال تحفيز انخراطها في هذه الأزمات التي ستصبح بمثابة جبهات إضافية للاستنزاف والتشتيت لا سيّما بالنسبة لمصر وإيران وتركيا. كما أن هذه البؤر قد توفّر بيئة مثالية لإعادة تنشيط الحركات الإرهابية لتصبح قادرة على القيام بوثبة داخل المنطقة في السنوات المقبلة.

جدول رقم 4: تأثيرات أزمات الجوار على دول المنطقة

#	الأزمة	أبرز أحداث 2022	دول المنطقة الأكثر ارتباطًا
1	أفغانستان	عمليات داعش – صعوبات الحكم والسيطرة أمام طالبان – الأزمة الاقتصادية	إيران – تركيا - قطر
2	باكستان	إزاحة عمران خان واضطرابات سياسية	إيران – السعودية - الإمارات
3	أرمينيا - أذربيجان	استمرار المناوشات العسكرية وضغوط سياسية دولية لمنع تجدّد الاقتتال	إيران - تركيا
4	الاقتتال الداخلي في إثيوبيا	تجدّد المعارك بين الحكومة وقوات إقليم تيغراي	مصر – السودان - الإمارات
5	إثيوبيا – مصر (سدّ النهضة)	توقّف المفاوضات واستمرار إثيوبيا بملء السدّ وتصاعد خطر حصول صراع	مصر – كيان العدوّ
6	صربيا - كوسوفو	توترات داخل كوسوفو مع الصرب أدّت لتأهب عسكري مع صربيا	تركيا
7	الحدود البحرية التركية اليونانية	توتر حول ترسيم المناطق الاقتصادية وتحرّكات عسكرية بحرية لتركيا	تركيا – كيان العدوّ

ثانيًا: الاتجاهات الإقليمية

7. استمرار مجمل دول المنطقة في السعي إلى تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى لكن في ظل ضغوط أميركية أكبر لاحتواء ذلك.

شهد العام 2022 استمرار تطوّر نفوذ القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة في المنطقة وانعكس ذلك بتجنّب معظم دول المنطقة مجاراة الضغوط الأميركية للاصطفاف ضدّ روسيا في الحرب الأوكرانية وتواصل التعاون الاقتصادي مع الصين. وقد زادت واشنطن من ضغوطها على حلفائها للحدّ من انفتاحهم على روسيا والصين ربطًا بالاستراتيجية الأميركية الجديدة للأمن القومي الأميركي. وتحاول واشنطن إعاقة العلاقات الصينية والروسية داخل المنطقة بمزيج من الإكراه والترغيب وقد نجح ذلك بشكل أساسي مع دولة الإمارات وكيان العدوّ الإسرائيلي وإلى حدّ ما مع العراق، بينما وصل التوتّر إلى ذروته مع السعودية لعدم خضوعها لواشنطن بخصوص خفض الإنتاج في أوبك بلاس بالتعاون مع روسيا. مع ذلك يبدو أن واشنطن تحاذر وضع كل ثقلها لإلزام حلفائها في المنطقة بالاصطفاف خلفها تمامًا في الحرب الأوكرانية.

من تقرير لجامعة كامبريدج تحت عنوان "عالم منقسم: روسيا والصين والغرب" (تشرين الأول 2022)

انقسم العالم إلى دوائر ليبرالية وغير ليبرالية. من بين 1.2 مليار شخص يسكنون الديمقراطيات الليبرالية في العالم، ثلاثة أرباع (75٪) لديهم وجهة نظر سلبية تجاه الصين، و87٪ لديهم وجهة نظر سلبية تجاه روسيا. ومع ذلك، بالنسبة لـ 6.3 مليار شخص الذين يعيشون في بقية العالم، فإن الصورة معكوسة. في هذه المجتمعات، يشعر 70٪ بإيجابية تجاه الصين، و66٪ بإيجابية تجاه روسيا.

تخشى دول المنطقة أن تدفعها واشنطن للاختيار بينها وبين منافسيها ولا تريد أن تكون جزءًا من صراع القوى الكبرى، بل تجد أن المناورة والاستفادة القصوى من كل القوى الكبرى هي الخيار المفضّل[14]. توفّر الصين وروسيا لدول المنطقة أطُرًا للتعاون بشروط مخفّفة وبحدّ أدنى من التدخّل في شؤونها الداخلية لا سيّما في قضايا حقوق الإنسان التي تتذرّع بها الدول الغربية. ومن المُرجّح أن تسعى واشنطن خلال العام 2023 إلى تعزيز أدواتها للحدّ من النفوذين الروسي والصيني في المنطقة من خلال فرض تكاليف متزايدة على هذه العلاقات (ضغط سياسي داخلي، عقوبات، تخفيض المساعدات) وزيادة عوائد التحالف معها (تحالفات جزئية حول مصالح

[14] أنظر مثلًا: علي مراد، أفق العلاقات السعودية الأميركية بعد قرار "أوبك بلاس"...نحو تحالف مشروط، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة أوراق بحثية، العدد 48، كانون الثاني 2023.

أساسية مشتركة، التقليل من الشروط على الحلفاء، فرص للتعاون في مجالات عالية القيمة) والدخول في مقايضات وتسويات سياسية (مثل بناء التحالف مع السعودية على أسس جديدة). وهذا بطبيعة الحال سيرفع كلفة إدارة العلاقات مع دول المنطقة على كل من الصين وروسيا.

من دراسة بعنوان "مفترق طرق المنافسة: الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط" صادرة عن مؤسسة راند (شباط 2022)

على الولايات المتحدة أن تكون انتقائية في الأنشطة الصينية والروسية التي تحاول مواجهتها في المنطقة... وينبغي لهذه الانتقائية أن تكون مدفوعة بفهم قوي لأهداف الصين وروسيا في المنطقة... قد تنظر الولايات المتحدة في إعطاء الأولوية للأنشطة في البلدان التي تستضيف أنشطة صينية وروسية مهمّة تتعارض مع المصالح الأميركية. أكبر المستهدفين في المنافسة المستقبلية هم البحرين ومصر وقطر وعُمان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة... ويمكن للولايات المتحدة أن تمارس مجموعة متنوّعة من وسائل التأثير، ولكن ينبغي أن تزن ردود الفعل الإقليمية المحتملة ومدى حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة. أخيرًا رغم وجود فرص قليلة، على الولايات المتحدة أن تحدِّد مجالات التعاون مع الصين وروسيا. ويمكن أن يكون الموقف التعاوني أكثر جاذبية لبلدان المنطقة في بعض الحالات، ومن شأنه أن يقلِّل من خطر إجبارها على الاختيار وتبنّي ما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

8. ارتفاع مستويات الاشتباك بين محور المقاومة وكيان العدوّ

واصل محور المقاومة خلال العام 2022 بناء قدراته النوعية وتشبيك جبهاته ورفع مستويات التنسيق وتعزيز الصمود للحفاظ على مستويات الردع القائمة وتطوير قدرات هجومية بالتراكم. وقد حصلت خطوة متقدّمة في مسار إعادة الدفء للعلاقات بين سوريا وحركة حماس من خلال مشاركة أحد قيادي الحركة في زيارة الرئيس السوري مع وفد من فصائل المقاومة الفلسطينية، إضافة لإصدار حماس بيانات إيجابية اللهجة تجاه سوريا. ترافق ذلك مع تطوّر العلاقات التركية الإسرائيلية ما فرض قيودًا على حركة حماس في تركيا وهو ما سيتضح أفقه على ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية التركية.

"تحاول واشنطن إعاقة العلاقات الصينية والروسية داخل المنطقة بمزيج من الإكراه والترغيب"

وقد تميّز هذا العام بنهوض كبير لأعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس والداخل المحتلّ ضاعف من المخاوف الأمنية لدى قادة العدوّ. كذلك خاضت حركة الجهاد الإسلامي في غزة معركة عسكرية لعدّة أيام قدّمت خلالها ثلّة من قياداتها الجهادية ولكنها نجحت في قصف مستوطنات الكيان وعمقه منفردة لعدّة أيام. وفي لبنان نجحت المقاومة في الحفاظ على الردع وتوسيع نطاقه ومواصلة

بناء القدرات النوعية ما خوّلها أن تفرض معادلة على كيان العدوّ أجبره على القبول بالمطالب اللبنانية لترسيم الحدود البحرية.

وفي إيران استعرت المواجهة الأمنية مع كيان العدوّ وامتدت إلى ساحات جديدة في مياه الخليج وكردستان، فيما واصلت الجمهورية الإسلامية الكشف عن قدرات استراتيجية متنامية في المجال الصاروخي والطائرات المسيّرة وكذلك في تطوير مستويات التخصيب. أما في سوريا فقد استمرت وحدات الدفاع الجوي في الجيش السوري في الاشتباك مع سلاح الجوّ المعادي الذي واصل محاولة الحدّ من بناء القدرات العسكرية السورية.

"من المُرجّح أن تتزايد احتمالات التصعيد بين قوى المقاومة وكيان العدوّ خلال العام 2023"

من المُرجّح أن تتزايد احتمالات التصعيد بين قوى المقاومة وكيان العدوّ خلال العام 2023 وذلك نتيجة السياسات شديدة التطرّف المتوقّعة من الحكومة اليمينية الجديدة في تل أبيب تجاه الفلسطينيين، وكذلك ارتفاع المخاطر في الملفّ النووي الإيراني إذا بقي الاستعصاء الحالي متواصلًا. وهناك احتمالية ضئيلة لأن يتجه نتنياهو للالتفاف على الضغوط الداخلية من خلال إبداء المغامرة الأمنية في لبنان والعسكرية في سوريا ما قد يُسفر عن نتائج غير متوقّعة تؤدي إلى تدحرج للأعمال العسكرية[15]. ومن المُرجّح أن تسعى واشنطن إلى محاولة ضبط حكومة نتنياهو من خلال الحوار ومواصلة الدعم المشروط والمتقدّم وكذلك الضغوط السياسية.

رسم بياني رقم 3: عدد العمليات الفلسطينية الشهرية النوعية لعام 2022 التي نُفّذت ضدّ قوات العدوّ الإسرائيلي والمستوطنين منذ بداية العام (طعن، دهس، اشتباك مسلّح)[16]

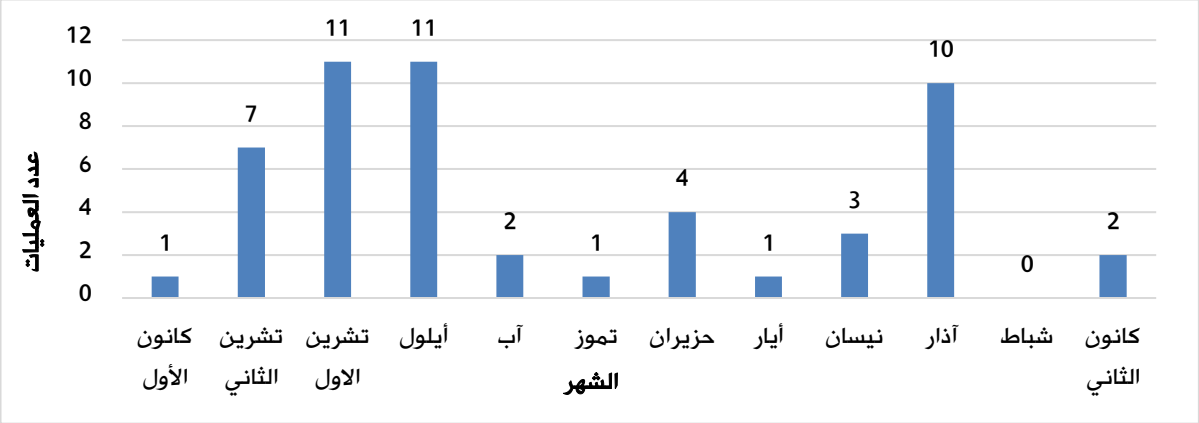

[15] بحسب التجارب التاريخية لكيان العدوّ، لا تعمد حكومته إلى تحويل أزماتها الداخلية إلى مغامرات في الخارج وذلك بسبب تحفّظات الجيش والأجهزة الأمنية التي تنظر للمخاطر الأمنية من منظار واقعي مضبوط.

[16] هذه الإحصائية تعود لمديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ويُقصد بالعمليات النوعية تلك العمليات ذات الطابع الفدائي التي أدّت لسقوط قتلى أو تميّزت بطريقة التنفيذ أو مكان التنفيذ.

9. ميل القوى الأساسية في المنطقة نحو سياسات تنافسية منضبطة

أظهرت القوى الإقليمية (إيران، تركيا، السعودية، الإمارات، مصر) خلال العام 2022 رغبة بتخفيض التوتّر البيني ومحاولة نسج تفاهمات موضعية ولو بنتائج متواضعة وإعادة بناء الثقة وذلك في ظل حاجة هذه الدول للاهتمام بأوضاعها الداخلية أو خوفًا من تصعيد واسع أو خضوعًا للمقاربة الأميركية أو انتظارًا لنتائج الحرب الأوكرانية. وهكذا جرت جولات من الحوار السعودي الإيراني في العراق وتحرّكت مجدّدًا اتصالات سعودية وإماراتية مع تركيا. إلا أن هذه الخطوات الابتدائية لم تتجاوز تخفيف التوتّر أو احتواءه في المجمل ولذا ما تزال علاقات هذه الدول هشّة لكنها ابتعدت نسبيًا عن التصعيد. مع الإشارة إلى أن تهدئة التوتّرات بين المحاور ربّما ساهمت في بروز تباينات داخل المعسكر الواحد كما هي الحال في تزايد التباينات السعودية الإماراتية وكذلك بروز مؤشرات توتّر سعودية مصرية.

تواجه مجمل هذه القوى تحدّيات متزايدة خلال العام 2023 وهي تحدّيات ناشئة بشكل رئيسي من البيئة الداخلية ومن تداعيات الحرب الأوكرانية ومن الضغوط الأميركية. فداخليًا تواجه إيران وتركيا ومصر مُعضلات سياسية واقتصادية متزايدة متفاوتة الحدّة والتأثير، وعلى صعيد الحرب الأوكرانية تواجه السعودية والإمارات وتركيا ضغوطًا أميركية متزايدة للانضمام إلى المعسكر المعادي لروسيا. وفي ذات الوقت تواصل هذه الدول التسلّح بشكل واسع وخاصة الدول الخليجية التي توفّرت لها فوائض ناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة عام 2022. من المُرجّح أن تسعى هذه الدول للحفاظ على مناخات تنافسية غير تصعيدية وتركّز على الاستقرار الداخلي وحماية مصالحها الحيوية في محيطها المجاور.

> "من المُرجّح أن تسعى الدول الإقليمية للحفاظ على مناخات تنافسية غير تصعيدية وتركّز على الاستقرار الداخلي"

جدول رقم 5: أبرز محطات التواصل بين القوى الأساسية في المنطقة عام 2022

#	الشهر	الدول المعنية	طبيعة الاتصال
1	شباط	تركيا - الإمارات	قمّة ثنائية في الإمارات
2	نيسان	إيران - السعودية	الجولة الخامسة من الحوار في بغداد
3	نيسان	تركيا - السعودية	قمّة ثنائية في الرياض
4	آذار	مصر - السعودية	قمّة ثنائية في الرياض
5	آذار	الإمارات - سوريا	قمّة ثنائية في أبو ظبي
6	آذار	تركيا – كيان العدوّ	لقاء ثنائي بين الرئيسين في أنقرة
7	أيار	إيران - سوريا	قمّة ثنائية في طهران
8	حزيران	السعودية – تركيا	قمّة ثنائية في أنقرة
9	حزيران	السعودية - مصر	قمّة ثنائية في مصر
10	تموز	إيران - تركيا	قمّة ثنائية في طهران خلال قمّة أستانا
11	آب	تركيا - الجزائر	لقاء أردوغان مع رئيس الحكومة الجزائري في أنقرة
12	أيلول	تركيا – كيان العدوّ	لقاء ثنائي على هامش اجتماعات الأمم المتحدة
13	كانون الأول	من أبرزها: العراق، مصر، إيران، تركيا، السعودية، الإمارات	قمّة بغداد الثانية في الأردن
14	كانون الأول	معظم القادة العرب - السعودية	القمّة العربية الصينية في الرياض
15	كانون الأول	تركيا - قطر	قمّة ثنائية في الدوحة

10. ارتفاع القيمة الطاقوية للمنطقة وهو ما سيتيح فرصًا وموارد إضافية للدول المصدّرة للنفط والغاز

أفرزت الحرب الروسية في أوكرانيًا تغييرًا عميقًا في سوق الطاقة العالمي حيث تتجه الدول الأوروبية إلى الاستقلال الطاقوي عن روسيا وتبحث عن بدائل أكثر استقرارًا وأقلّ مخاطرة سياسيًا. وهذا يعني أن البدائل الأمثل هي مصادر الطاقة في منطقة الخليج والمخزونات الواعدة في حوض المتوسط. وقد شهد العام 2022 جهودًا أوروبية في هذا الشأن باتجاه قطر والسعودية وكيان العدوّ الإسرائيلي والجزائر وليبيا ومصر.

جدول رقم 6: الاكتشافات الرئيسية لشرق المتوسط في عام 2022[17]

الحقل	الكمّية (مليار متر مكعّب)	الشركة المشغّلة	الدولة	تاريخ اكتشاف
أثينا	8	إنيرجيان	كيان العدوّ	أيار
كرونوس-1	70	إيني	قبرص	آب
هرمس	7-15	إنيرجيان	كيان العدوّ	تشرين الأول
زيوس-1	13	إنيرجيان	كيان العدوّ	تشرين الأول
زيوس-01	57-84	توتال	قبرص	كانون الأول
نارجس-X1	99	شيفرون	مصر	كانون الأول

ستسعى الدول الأوروبية، بمساندة أميركية في العام 2023 إلى زيادة الاستثمارات والاتفاقيات المرتبطة بقطاع الغاز للحصول على كمّيات إضافية ولكن الأمور ستلتزم عدّة سنوات حتى تصبح الكمّيات المصدّرة من المنطقة قادرة على أن تكون بديلًا أساسيًا للغاز الروسي. كما أن هذا الواقع يعزّز من التنافس التركي المصري حول موقع مركز الطاقة الإقليمي لا سيّما بعد قرار روسيا دعم الموقف التركي في هذا المجال. هذا الواقع الطاقوي يعزّز من القيمة الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة بما سيجعلها عرضة للمزيد من التنافس ولكن مع رغبة غربية متزايدة بالاستقرار الإقليمي وتحييد مصادر الغاز فيها عن الصراعات على المدى البعيد[18]. وفي هذا الواقع ستجد الدول المصدّرة للنفط والغاز فرصًا واعدة لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحصيل عوائد مرتفعة من مبيعات الطاقة ستعزز من خلالها استقرارها الداخلي وسياساتها الإقليمية.

جدول رقم 7: التحدّيات الأساسية أمام زيادة التصدير في عام 2023

الدولة	التحدّيات الأساسية
قطر	تفضيل السوق الآسيوي- القدرة الإنتاجية
الإمارات	الاستهلاك المرتفع- تفضيل السوق الآسيوي
السعودية	الاستهلاك المرتفع
عُمان	الاستهلاك المرتفع- تفضيل السوق الآسيوي
إيران	العقوبات- عدم وجود بنية تحتية للتصدير- الاستهلاك المرتفع
الجزائر	النزاع مع المغرب
مصر	كلفة الإنتاج المرتفعة- القدرة التصديرية- تزايد الاستهلاك-تفضيل السوق الآسيوي
"إسرائيل"	القدرة الإنتاجية- القدرة التصديرية- تزايد الاستهلاك
ليبيا	الأزمة السياسية- الحاجة لاستثمارات

[17] المصدر: Energy Intelligence

[18] مع ذلك يجب عدم المبالغة في الوزن الطاقوي لحوض المتوسط على المدى القصير، فعلى الرغم من الفرص الواعدة فيه على صعيد الغاز وقربه من أوروبا فإنه لا يعوض على المدى المنظور سوى نسبة قليلة من إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا (لا تتجاوز 3٪).

11. استمرار الجهود لدفع مسار التطبيع مع كيان العدوّ

واصلت الإدارة الأميركية في العام 2022 رعاية مسار التطبيع بكونه مرتكزًا في تشبيك العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين حلفائها في المنطقة. هذا التشبيك من المنظار الأميركي يسهم في قدرة الحلفاء على إدارة شؤونهم بأقلّ قدر ممكن من الأعباء على واشنطن وكذلك يضع عوائق أمام مصالح القوى المنافسة لواشنطن بالتحديد إيران والصين وروسيا. ويراد لهذا المسار أن يكرّس سطوة كيان العدوّ في السياسات الإقليمية من ناحية وأن يوجّه العداء ومسؤولية أزمات المنطقة نحو إيران وحلفائها في محور المقاومة. لكن المسار التطبيعي ما زال يواجه برفض شعبي عام حتى في أبرز الدول المطبّعة[19]، كما أنه يثير مخاوف لدى بعض المطبعين من التداعيات الأمنية لهذا المسار بحال حاول كيان العدوّ استخدام أراضيهم منطلقًا لعمليات أمنية. ويؤدّي تصعيد عمليات المقاومة الشعبية في فلسطين المحتلة إلى إحياء روح العداء للكيان لدى الرأي العام العربي بما يضع المطبّعين، بالسرّ والعلن، أمام ضغوط إضافية.

خطوات مقترحة للإدارة الأميركية لدفع التطبيع قدّمها دان شابيرو (السفير الأميركي الأسبق في كيان العدوّ) في لجنة بمجلس النواب الأميركي (21 أيلول 2022)

- توسيع المشاركة الدولية لدعم التطبيع.
- السعي لتمرير قرار لمجلس الأمن الدولي عبر التصويت بإجماع دولي على أنّ تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية يخدم قضية السلام والأمن الدوليَّين.
- إشراك الفلسطينيين في منتديات وأنشطة التطبيع كلما أتيحت الفرصة.
- إنشاء مبادرات تعاون جديدة في مجال الطاقة (الغاز، الطاقة المتجددة).
- إجراء تبادل تدريبي في المجال الصحي للأطباء والممرضات ومسؤولي المستشفيات الإسرائيليين والعرب.
- إنشاء منحة أبراهام للطلاب المسجلين في برامج الدرجات المشتركة بين الجامعات الإسرائيلية والجامعات في الدول العربية.
- تطوير منطقة إيلات - طابا - العقبة لتصبح منطقة حدود مفتوحة للسيّاح والقيام بتجربة سياحة في ثلاث دول ودمجها لاحقاً مع شرم الشيخ ومنطقة مشروع نيوم.
- دعوة قادة الدفاع الإسرائيليين والعرب إلى مشاورات منتظمة تعقدها القيادة المركزية الأميركية حول التهديدات الأمنية الأكثر أهمية والتخفيف من آثارها.
- إنشاء منتدى لتبادل أفضل الممارسات وتطوير القدرات المشتركة في التأهب لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
- إنشاء صندوق طوارئ للأمن الغذائي.

[19] بحسب أرقام المؤشر العربي للعام 2022 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فإن 8٪ فقط من المستجوبين أيدوا اعتراف بلدانهم بكيان العدو الإسرائيلي، وهذا النسبة لم تتجاوز 9٪ في أرقام المؤشر منذ العام 2011.
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/arab-index-2022-full-report-ar.pdf

من ناحية التطبيع، تظهر المنطقة منقسمة وفق ثلاث مجالات اقتصادية ذات مصالح متباعدة: المجال الخليجي المنخرط تمامًا في التطبيع وتستفيد أنظمته من التطبيع، المجال الأردني المصري المنخرط في التطبيع سياسيًا لكن بمكاسب محدودة وأضرار متزايدة نتيجة المزاحمة الخليجية وتراجع الحاجة لهما، والمجال اللبناني السوري العراقي الذي يتعارض التطبيع مع مصالحه وسيبقى خارجه لأسباب سياسية واستراتيجية.

"الوقائع داخل فلسطين المحتلّة ستكون العائق الأكبر أمام تزخيم مسار التطبيع عام 2023"

من المتوقّع أن يشهد العام 2023 استمرارًا في محاولات تسريع التطبيع من خلال ضخّ مزيد من الموارد والشراكات لا سيّما لمنتدى النقب وإطلاق المبادرات ذات الطابع التنموي الاقتصادي واستمرار تحضير الظروف للتطبيع السعودي العلني الذي من شروطه الأساسية تسوية شاملة أميركية سعودية يكون التطبيع أحد مندرجاتها. وقد تمثل الظروف الاقتصادية المتردّية في الدول غير النفطية فرصًا إضافية للمنخرطين في مشروع التطبيع مع تزخيم الحملات الإعلامية والمعلوماتية المؤيّدة. لكن الوقائع داخل فلسطين المحتلّة ستكون العائق الأكبر سواء لناحية الزخم المتواصل للمقاومة الفلسطينية أو لناحية السياسات المتوقّعة من الحكومة اليمينية الجديدة، كما ستوظف إدارة بايدن ورقة إبطاء مسار التطبيع لتطويع حكومة نتنياهو.

وأخيرًا تحاول واشنطن أن تجعل من مسار التطبيع مركز جاذبية اقتصادي- تنموي داخل المنطقة يعمل على سحب دول وقوى وقطاعات إضافية نحو الاعتماد عليه لتحقيق أشكال من التبعية. ويبرز ذلك في محاولة إبعاد العراق عن إيران بتأمين بدائل للكهرباء والسلع والاستثمارات مصدرها دول عربية مطبّعة وكذلك في محاولة ربط لبنان طاقويًا بالغاز المصري والكهرباء الأردنية ومنتدى غاز المتوسط مع فرض قيود لمنع التعامل مع إيران في مجال مشتقّات الطاقة. وفي سوريا حيث يتواصل الضغط على علاقاتها مع إيران بموازاة فتح مسار للانفتاح السياسي تتولّاه الإمارات باعتبارها، كوكيل أميركي وشريك أساسي في مسار التطبيع مع كيان العدوّ، بابًا إلزاميًا لما يسمّى "تأهيل" النظام السوري لفك العزلة عنه.

ثالثًا: الاتجاهات المحلية

12. تأزّم اجتماعي واقتصادي في الدول غير النفطية بما يعزّز من احتمالات اللاستقرار والعنف

تواصلت الأزمات الاقتصادية في معظم الدول غير النفطية في المنطقة عام 2022 وهو ما انعكس في أسعار صرف العملات المحليّة وزيادة نسب البطالة وتراجع الناتج الوطني وارتفاع نسب الديون العامة وسوء الخدمات العامة. يتواصل هذا الاتجاه منذ سنوات متأثرًا ببنية الاقتصاد الإقليمي والاندماج غير العادل لاقتصادات المنطقة بالنظام الدولي واهتراء بنى الاقتصاد المحلّي وضعف السياسات العامة والاستبعاد السياسي وتفشّي الفساد وانحلال الدول المركزية في بعض الدول. وهذه عوامل تعرّضت للتحفيز بفعل العقوبات الأميركية والعدوّانية الإسرائيلية والصراعات السياسية والاضطرابات التي تلت "الربيع العربي" وأخيرًا تراجع النموّ والتضخمّ في الاقتصاد العالمي بفعل وباء كورونا ثم بسبب تبعات الحرب الروسية في أوكرانيا.

بالمحصّلة، خلال العام 2022 واجهت دول لبنان والأردن وسوريا واليمن وتونس والسودان ومصر والعراق وليبيا تحدّيات اقتصادية عميقة ومتزايدة، فيما تأثرت كل من تركيا وإيران بدرجة أقلّ نسبيًا. من المتوقّع أن تستمر وتتزايد عوامل التأزيم الاقتصادي في هذه الدول خلال السنوات القليلة المقبلة (سينخفض النموّ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 5.3٪ عام 2022 إلى 3.2٪ عام 2023)[20]، وهو ما يحفّز الانقسامات السياسية فيها ويضاعف من هشاشتها أمام المتغيرات الخارجية. وهكذا تظهر مخاطر جدّية في العام 2023 لاندلاع موجات من الاضطرابات والفوضى والعنف في عدد من هذه الدول ولا سيّما حيث للولايات المتحدة مصلحة في تحفيز تحوّلات سياسية.

[20] لمزيد من التفصيل أنظر: مديرية الدراسات الاقتصادية، توقّعات النموّ للاقتصاد العالمي، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة المواكبة الاقتصادية، العدد 14، شباط 2023.

رسم بياني رقم 4: تحليل أوضاع الأمن الغذائي للسكان في لبنان بين أيلول وكانون الأول 2022 وتوقّعات لـ كانون الثاني ونيسان 2023[21]

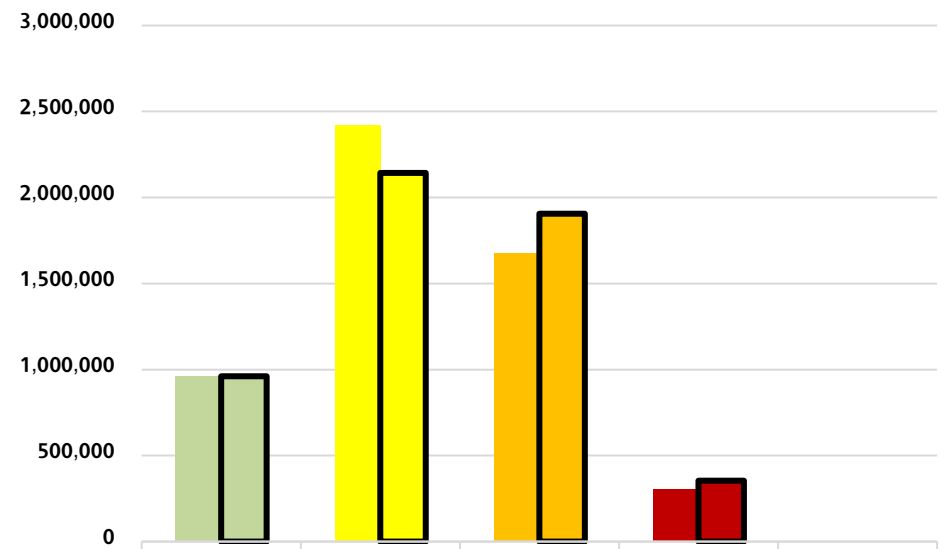

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ٤	المرحلة ٥
أيلول وكانون الأول ٢٠٢٢	962,000	2,419,000	1,678,000	306,000	0
كانون الثاني ونيسان ٢٠٢٣	961,000	2,143,000	1,906,000	354,000	0

1. تواصل الاضطرابات السياسية سواء على صعيد المراحل الانتقالية أو صعوبات الحكم في مجمل دول المنطقة

ما زال التعثّر السياسي يحكم العملية السياسية في معظم دول المنطقة ولا سيّما تلك التي شهدت اضطرابات خلال موجة الاحتجاجات السياسية عام 2011. فالعملية السياسية في الدول التي تشهد صراعًا أهليًا استمرت على المراوحة ذاتها كما في اليمن وليبيا وسوريا، وفي البلدان التي شهدت سقوطًا للأنظمة يستمر الانكفاء في المسار الديمقراطي سواء بسيطرة المؤسسات العسكرية أو بإقصاء المعارضين كما هي الحال عليه في مصر والسودان وتونس. في حين تعاني دول أخرى من اضطراب في عمليتها السياسية ينعكس تعطيلًا للمؤسسات وفراغًا سلطويًا كما هو الحال في لبنان. فيما تواجه أنظمة أخرى صعوبات متزايدة في الحكم بانتظار استحقاقات مقبلة كما

> "سينخفض النموّ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 5.3% عام 2022 إلى 3.2% عام 2023"

[21] الرسم من إعداد مديرية الدراسات الاقتصادية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق كما ورد في سلسلة "المواكبة الاقتصادية"، العدد 13، كانون الأول 2022.

المرحلة الأولى: سكان لديهم أمن غذائي، المرحلة الثانية: اضطراب في الحصول على الغذاء الكافي، المرحلة الثالثة: سكان في وضع أزمة، المرحلة الرابعة: مرحلة الطوارئ، المرحلة الخامسة: نقص كارثي في الغذاء.

هو حال تركيا وإيران والسعودية، بينما سبق أن دخل كيان العدوّ الإسرائيلي منذ العام 2021 في دوّامة متعاظمة غير مسبوقة من الانقسامات الداخلية والاستقطاب السياسي والتأزيم في نظام الحكم، بالتزامن مع مأزق كبير للسلطة الفلسطينية التي دخلت فعليًا في مرحلة ما بعد محمود عباس.

"مؤشر الديمقراطية" السنوي في كيان العدوّ الصادر عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"

(كانون الثاني 2023)

عام 2022 انخفضت نسبة اليهود الذين اعتبروا أن مكانهم في المجتمع "جيّد" أو "جيّد جدًا" إلى 27٪، وهو أدنى مستوى يُسجّل منذ عام 2008، بينما انخفض بالنسبة للعرب إلى 18٪، وهو أدنى رقم منذ ما يقرب من عقدين.

وفي جميع قطاعات المجتمع، ارتفع عدد الأفراد الذين صنّفوا وضعهم على أنه "سيّئ" أو "سيّئ جدًا" إلى 37٪، مقارنة بـ 26٪ في عام 2019.

تراجعت نسبة الإسرائيليين المتفائلين بشأن المستقبل إلى 49٪، مقارنة بـ 63٪ قبل عام، وهي أدنى نسبة مسجّلة منذ عام 2012 الذي بدأ فيه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" إجراء الاستطلاع.

يُرجّح في العام 2023 أن تتواصل الأزمات السياسية في معظم هذه الدول نتيجة تقاطعها مع توتّرات جيوسياسية وضغوط التدهور الاقتصادي المتوقّع على الصعيد العالمي والتدخلات الخارجية التي تؤدّي دورًا واضحًا في تسعير الأزمات الداخلية واستغلالها لا سيّما في الدول خارج منظومة الهيمنة الأميركية. وتبرز الاستحقاقات السياسية في تركيا ولبنان (الانتخابات الرئاسية) وكيان العدوّ (قدرة حكومة اليمين على الحكم) والعراق والسودان وتونس والسلطة الفلسطينية (ضغوط كبيرة على مركز الحكم). وستسعى الولايات المتحدة إلى تسكين التوتّرات السياسية في عدد من الدول مثل ليبيا ولبنان وتحفيزها في دول أخرى مثل إيران.

> "يتزايد اهتمام كل من الصين وروسيا بالتواصل مع الرأي العام في دول الجنوب وتنشيط الدبلوماسية الشعبية"

2. احتدام التنافس للتأثير في الرأي العام والتلاعب به وإثبات النماذج

شهدت السنوات الأخيرة اتجاهًا صاعدًا لدى الفاعلين السياسيين في المنطقة نحو تعزيز أدواتهم للتأثير والتلاعب والسيطرة على الرأي العام الداخلي والإقليمي. ويعود ذلك إلى نموّ المجال الرقمي في المنطقة بفعل ثورة المعلومات التي أتاحت فضاء خارج سيطرة السلطة يمكن أن

تنمو فيه الحركات الاحتجاجية والمعارضة. ولذلك تنفق دول المنطقة وقواها السياسية موارد مادية كبيرة نسبيًا لامتلاك تقنيات رقمية وبنية تحتية وكوادر بشرية تتيح لها شنّ حملات معلومات عبر المِنصّات الرقمية وصدّ الهجمات التي تتعرّض لها. وهذا الأمر يعزّز من مناخات الاستبداد السياسي والاختراق الخارجي في دول المنطقة ما يدفع نحو انتهاكات واسعة للحقوق المدنية وإثارة للانقسامات الهوياتية وتأجيج الاضطرابات. وبفعل الموارد المادية الكبيرة المتوفّرة راكمت الولايات المتحدة وكيان العدوّ وبعض الدول الخليجية نفوذًا رقميًا بارزًا دمجته في استراتيجياتها الأمنية وسياساتها الإقليمية.

إضافة لدول المنطقة، تعزّز واشنطن من الاستثمار في قدرتها على النفوذ إلى المجال الإعلامي المحلّي في المنطقة ودعم إنشاء مِنصّات رقمية متعدّدة والاستثمار في نُخب صناعة الرأي العام من خلال برامج التمويل والتدريب والرعاية وتنسيق حملات المعلومات لاستهداف قوى المقاومة. هذا الدور يؤدّي إلى تعزيز الانقسامات والتوتّرات داخل المنطقة ويمنح واشنطن أفضلية نسبية في معارك الوعي. في حين يُلاحظ أن كلًا من الصين وروسيا على الرغم من إمكاناتهما الكبيرة في هذا المجال، لم تركّزا اهتمامهما بعد على المنطقة، ولكن مع ملاحظة تزايد رغبتهما بالتواصل مع الرأي العام في "دول الجنوب" وتنشيط الدبلوماسية الشعبية بعد الحرب الأوكرانية والتعبئة الغربية ضدهما.

من المتوقّع في ظل المخاوف من الاضطرابات المحليّة المتزايدة بفعل الأزمات والانقسامات وكذلك استمرار مناخات التنافس الإقليمي أن تواصل هذه الفواعل تحسين قدراتها على الاتصال بالجمهور واستهدافه بحملات المعلومات والوعي من خلال الإعلام التقليدي والحديث. إن انكشاف الجمهور المحلّي أمام هذه الموجات يدفع بالفواعل السياسية إضافة إلى محاولة بناء توازن قوى رقمي، إلى أن تعزز من البُعد القومي في الهويات الوطنية بما يجعلها أكثر استعصاء أمام الاختراق وهذا ما يلاحظ بدرجات مختلفة في السعودية وتركيا وإيران ومصر وكيان العدوّ والعراق.

رابعًا: تداعيات مترتبة على تفاعل الاتجاهات

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
1	**احتدام المنافسة الأميركية الصينية**	✓ سعيٌ صيني لزيادة التشبيك مع المنطقة ولا سيّما مع الدول النفطية والواقعة على الممرّات المائية، وخصوصًا بعد خروج الصين من الإقفال بسبب كورونا. في هذا السياق ستحرص الصين على علاقات متوازنة مع كل من السعودية وإيران، كما أنها ستحافظ على الحذر الجيوسياسي مع واشنطن داخل المنطقة ومع الدول ذات الأهمية المنخفضة (مثل لبنان). ✓ مزيد من التشدّد الأميركي للتضييق على النفوذ الصيني داخل المنطقة لا سيّما في قطاعات التكنولوجيا والدفاع والموانئ، مع محاولة إحلال الهند وكيان العدوّ بدلًا من الصين في هذا المجال، من دون أن تتبنّى واشنطن مقاربة "إما معنا أو مع الصين"، ومركز هذا التنافس هو في الباسيفيك وليس الشرق الأوسط. ✓ ستواصل مجمل دول المنطقة، بمستويات متفاوتة، السعي لتطوير علاقاتها بالصين والتحايل على الضغوط الأميركية. وستكون الدول الأساسية في المنطقة راغبة بتطوير حضورها في الكتل العالمية ذات المحور الصيني.	✓ استمرار التوتر السعودي الأميركي حول مسألة التعاون مع الصين دون أن يؤدّي ذلك لخروج الرياض من الحلف مع واشنطن ولكنه يصبح أمام الاختبار الذي قد يزيده هشاشة أو يساهم في توليد مساومة جديدة. ✓ ستخصّص واشنطن مزيدًا من الموارد للتأثير في كل من إيران وتركيا سواء عبر العقوبات أو الإغواء أو التغيير الداخلي للسيطرة على الحافة الخارجية لآسيا. ✓ سيبقى كيان العدوّ الصهيوني تحت ضغوط أميركية كبيرة لمجاراة الاستراتيجية الأميركية ضدّ الصين وهذا ما يجعل هامش تل أبيب للتعاون مع بكين محدودًا جدًا ما سيجلب للأولى مخاطر إضافية. ✓ تسريع عملية قبول انضمام بعض دول المنطقة إلى التكتلات الآسيوية ذات الرعاية الصينية.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
2	الصراع المتأزّم بين روسيا والغرب ومحوره الحرب في أوكرانيا	○ تنشيط روسيا لمبادرات دبلوماسية حول الغذاء والطاقة تجاه دول المنطقة المأزومة وهو ما ستحاول واشنطن مزاحمته من خلال تنشيط دبلوماسية المساعدات والتدخّل لمنع القبول بالمعونات الروسية. ○ ازدياد الأهمية الطاقوية للمنطقة في حسابات صانع القرار الأميركي - الأوروبي. ○ ضغوط أميركية أكبر، لكن بحدود ووفق الأولويات، لدفع دول المنطقة للمشاركة في الحملة الدبلوماسية المعادية لروسيا داخل المنظمات الدولية وخارجها والمشاركة في الانفصال الاقتصادي عن موسكو. ○ الانعكاسات الاقتصادية للحرب الأوكرانية على الاقتصاد العالمي ستطال دول المنطقة لا سيّما منها التي تعتمد على استيراد الطاقة والمواد الغذائية الأساسية. مع الترجيح أن هذه الانعكاسات بلغت مداها في المنطقة وستبقى في حدودها الحالية. ○ الاتجاهان الأول والثاني سيستمران بتشكيل انقسام ثقافي/إيديولوجي داخل البنى السياسية والثقافية للمنطقة بين اتجاه ليبرالي معولم وآخر قومي محافظ. كما أنهما سيجشعان دول المنطقة على الانتقال نحو "الدول المتأرجحة" التي تفضّل اصطياد المصالح الممكنة من القوى الكبرى دون الانضواء في تحالف صريح مع أي منها.	✓ مزيد من الارتدادات الأمنية للحرب الأوكرانية داخل المنطقة لا سيّما فيما يخصّ العلاقات الإيرانية الروسية، الوضع في سوريا وليبيا وتجنيد مقاتلين من المنطقة. ✓ تزايد الأهمية الجيوسياسية لتركيا بالنسبة لروسيا وستحاول موسكو خلق مساحات مصالح مشتركة إضافية ودعم أردوغان للفوز بالانتخابات، وهنا يحضر الملفّ السوري بقوة. ✓ ستواصل موسكو الحرص على التكامل مع الرياض في استراتيجيتها الطاقوية من داخل أوبك بلاس، فيما ستسعى واشنطن لتفكيك هذا التحالف وإضعافه خاصة عبر الضغط لإخراج الإمارات منه. ✓ ستجاري بعض الدول الأساسية واشنطن من خلال دعم أوكرانيا دبلوماسيًا واقتصاديًا وإغاثيًا بشكل لا يستفزّ موسكو، وكذلك طرح مبادرات للوساطة. ✓ ستكون الحكومة الإسرائيلية تحت ضغط متواصل للمناورة لتجنّب اتخاذ مواقف وسياسات استفزازية لموسكو ولذا ستحاول تحييد نفسها عن التورّط الصريح إذا تصاعد الصراع إلى مستويات خطيرة. ✓ ضغط أميركي على الدول التي ستحاول موسكو استخدامها للالتفاف على العقوبات مثل الإمارات وعُمان وتركيا.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
3	**ضغوط الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة**	○ دور أميركي نشط لمنع تجدّد التصعيد أو اندلاع تصعيد واسع جديد. ○ الاستمرار في مجهود الشبيك "الدفاعي" بين الدول الحليفة داخل إطار القيادة المركزية لا سيّما في المجالات الصاروخية والبحرية، مع منح كيان العدوّ دور المقاول الرئيسي. ○ الضغط على الدول المنتجة للطاقة للاستمرار بضخّ الكمّيات التي تضمن استقرار الأسعار. ○ مواصلة واشنطن رعاية مسار التطبيع وإنشاء مزيد من الأطر والبرامج والسعي لجذب أطراف جديدة بالتركيز على قضايا تنموية وبيئية واقتصادية، لكن بدون دفع أثمان كبيرة. ○ منع القوى المعادية لأميركا في المنطقة من استغلال الواقع الاستراتيجي الدولي لتحدّي الولايات المتحدة في المنطقة وتقليص نفوذها.	✓ التركيز على البؤر الساخنة والهشة كما في ليبيا وسوريا واليمن وفلسطين المحتلة والملف النووي الإيراني. ✓ تنشيط جهود الإعانات والمساعدات للدول غير المعادية والمأزومة اقتصاديًا. ✓ زيادة زخم البرامج الثقافية وحملات المعلومات والعمليات السياسية ضد الجهات المعادية لموازنة الرغبة بالتوظيف المحدود للأدوات العسكرية. ✓ التأكيد على الردع العسكري الأميركي عبر ردود موضعية حاسمة عند تعرض قواتها ومصالحها لخطر مباشر. ✓ تكثيف الجهود الأميركية لحلّ الملفّ النووي الإيراني أو ضبطه سواء من خلال المساومة أو زيادة الإجراءات القهرية غير العسكرية. وسواء جرى حلّ المسألة أم لا ستبقى واشنطن تضغط لمنع إيران من تطوير نفوذها الإقليمي لكن بحذر. ✓ الحرص على تحقيق إنجازات ولو ثانوية في مسار التطبيع للحفاظ على استمرارية مساره.
4	**هشاشة النظام الأمني الأوروبي. (التوازن الأمني، الطاقة، الوضع الاقتصادي، الاستقرار السياسي، التوترات داخل المعسكر الغربي)**	○ اهتمام أوروبي متزايد بمصادر الطاقة، لا سيّما الغاز، الممكن استجلابها من المنطقة سواء من الخليج أو شرق المتوسط. ○ مصلحة أوروبية أكبر بالتعاون الاقتصادي مع الدول الخليجية التي راكمت فوائض مالية من مبيعات الطاقة وتسعى لتنويع اقتصادياتها. ○ تتزايد أهمّية كل من تركيا وكيان العدوّ ومصر بالنسبة للأمن الأوروبي من زاوية الطاقة والأمن. ○ تصبح أوروبا أكثر تبعية للسياسة الأميركية في المنطقة، بالمقابل ستعمل واشنطن على ضمان هذا الاستتباع بمجاراة بعض المصالح الحيوية الأوروبية ومنح مزيد من التفويض المشروط للقوى الأوروبية النشطة في المنطقة.	✓ ستكون أوروبا أكثر حاجة لصادرات السلاح الإسرائيلية وهو ما سيمنح تل أبيب مزيدًا من النفوذ الاقتصادي والسياسي. إلا أن حكومة كيان العدوّ ستأخذ في عين الاعتبار التوازن بين تصدير السلاح نحو أوروبا واستقرار العلاقة مع روسيا. ✓ قد يؤدّي تحوّل أوروبا نحو أسواق السلاح إلى التقليل من تأثير الدول العربية الغنية في هذه الأسواق. ✓ ستكون الدول الخليجية في موقف أفضل للمساومة مع الأوروبيين في قضايا مرتبطة بالمنطقة، ذلك إن أبقت واشنطن على المستوى الحالي للضغط الحذر على الحلفاء. ✓ سيتخذ الأوروبيون مواقف أكثر تشددًا تجاه موجات اللجوء العابرة من المنطقة نحو بلدانهم. ✓ سيتواصل التقاطع الأميركي الأوروبي في منع حصول تدهور أمني كبير داخل المنطقة.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
5	**الاتجاه السلبي للاقتصاد العالمي. (انكماش، تضخم، ارتفاع الأسعار)**	○ ستتعمّق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة غير النفطية بسبب الارتفاع في واردات الطاقة والمواد الغذائية وتراجع تحويلات المغتربين والاستثمارات الأجنبية. وهذا ما سيجعل البيئة الإقليمية أكثر هشاشة أمام العنف والفوضى. ○ ستشجع الأزمة في إمدادات الطاقة الدول الغربية على إبداء مزيد من الاهتمام بالدول ذات الإمكانات الطاقوية غير المستغلة ويظهر ذلك على شكل ضغوط ومغيّرات اقتصادية وسياسية. ○ ستحظى الدول النفطية الغنية في المنطقة بموارد كافية لاستغلال أزمات الدول الفقيرة لتطوير نفوذها السياسي (دبلوماسية المساعدات والإغاثة) وهو ما سيحفّز من توترات القوى الإقليمية. ○ تشهد العولمة الاقتصادية تحوّلات هامّة من أبرزها الانفكاك في سلاسل التوريد على أساس المحاور الجيوسياسية المتنافسة وذلك بسبب رغبة واشنطن في عزل القوى الكبرى المنافسة عن هذه السلاسل لإضعاف استقلاليتها الاقتصادية وإعادة تأكيد ربط اقتصادات الدول بسلاسل التوريد الغربية القادرة على الاستجابة بمرونة في الأزمات. ولكن هذا المسار من ظهور سلاسل توريد منفصلة تمامًا لا يمكن أن يتحقق قريبًا لا سيّما بسبب عمق التشبيك الاقتصادي الصيني حول العالم.	✓ الضغوط الاقتصادية التي ستتعرّض لها الحكومات المركزية ستحفّز التوترات المناطقية والهويّاتية داخل دول المنطقة بما في ذلك دعوات الفدرلة والحكم الذاتي. ✓ ستشجع حدّة الأزمات على مزيد من المطالب لتنويع الخيارات لدول المنطقة نحو الدول الصاعدة في آسيا. ✓ ستسعى واشنطن وتل أبيب إلى الاستثمار في الأزمات المستجدّة لاستخدام المساعدات والاستثمارات لجذب دول وجهات إضافية نحو مسار التطبيع أو تعميقه. ✓ سيحفّز التدهور الدول والقوى التي تتعرّض لعقوبات وعزل اقتصادي على الميل نحو العنف لمحاولة فرض قواعد جديدة. ✓ ستحاول المؤسسات العسكرية في المنطقة المشاركة أكثر في الأنشطة الاقتصادية لا سيّما في الدول حيث لها دور سياسي وازن. وستكون هذه المؤسسات تحت ضغوط شعبية متزايدة مع تفاقم الأوضاع. ✓ ستسعى دول المنطقة لتجنّب فخّ الاختيار بين الغرب والصين على الصعيد الاقتصادي لصالح منطق تنويع البدائل.
6	**تصاعد التوترات في المحيط المجاور للمنطقة (تنافس القوى الكبرى في إفريقيا، آسيا الوسطى، القرن الأفريقي، البلقان، جنوب آسيا)**	○ ستحتاج الدول الإقليمية لتكريس موارد إضافية للتعامل مع أزمات في محيطها خارج المنطقة وهذا ما قد يضعف سياساتها الإقليمية. ○ تحظى معظم هذه التوترات باهتمام القوى الدولية وهذا ما يشكّل مساحات إضافية لتفاعل القوى الإقليمية والدولية.	✓ بؤر التوتر والصراعات في محيط المنطقة يمكن أن تجذب الجماعات الإرهابية لتستفيد منها كملذات آمنة لإعادة بناء قدراتها إلى حين تصبح جاهزة لتنشيط خلاياها داخل المنطقة. ✓ سيحاول كيان العدوّ الصهيوني تعزيز نفوذه في البّر الإفريقي والقرن الإفريقي ووسط آسيا للتأثير والضغط على كل من مصر وإيران وتركيا. ✓ يمكن لبعض الدول الإقليمية أن تمارس أدوارًا دبلوماسية وسياسية تخدم مصالح الدول الكبرى بما يزيد من مكانتها، وهو ما تفعله قطر والإمارات بشكل أساسي. ✓ إيران هي الأكثر تعرّضًا لتحدّيات من خارج المنطقة بفعل الصراع الأرمني الأذربيجاني والوضع في أفغانستان والتوتر السياسي في باكستان.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
7	**تصاعد مقاربة تنويع الخيارات لدول المنطقة لكن في ظل ضغوط أميركية أكبر**	○ بروز توترات متزايدة بين الولايات المتحدة ودول في المنطقة راغبة في تعميق التعاون مع الصين وروسيا. وهذا سيوجب على واشنطن تقديم مزيد من المنافع والإغراءات (معونات ومساعدات وتنشيط لدور المؤسسات الدولية) وممارسة أشكال جديدة من الضغوط غير المباشرة (شروط ومعايير للاندماج في الشبكات الغربية تعيق بشكل ضمني التعاون مع الصين وروسيا). ○ ستجد كل من روسيا والصين نفسها مضطرة إلى تعزيز المعاملة التفضيلية لدول المنطقة للتأثير في حساباتها بشأن التعامل مع الضغوط الأميركية. ○ ستعمل واشنطن على تعزيز أدوار حلفائها في أوروبا والهند واليابان وكيان العدوّ لدمج مصالحهم في سلاسل توريد الدفاع والتكنولوجيا مع دول المنطقة لتضييق المشاركة الروسية والصينية. ○ ستعزز واشنطن من ضغوطها على الأنظمة المتمرّدة فيما يخص العلاقة مع الصين وروسيا من خلال أدوات إرغامية غير عنفية مثل العزل الاقتصادي ودعم المعارضة والتشهير.	✓ ستزيد واشنطن من استثمارها في أدوات التأثير الناعم على النُخب الحاكمة من خلال تعميق نفوذها في الإعلام والأكاديمي والمجتمع المدني. وهذا ما سيزيد من عدائية الحكومات والأنظمة تجاه هذه الجهات لضبطها وتحييدها. ✓ كلّما مالت الدول الحليفة لواشنطن إلى الرضوخ للضغوط الأميركية ستجد كل من الصين وروسيا نفسها مضطرة لنقل ثقل التعاون نحو الدول الموجودة خارج التحالف الغربي. ✓ تطوير الدور الهندي في المنطقة سيولّد مزيدًا من المصالح المشتركة بين باكستان وإيران والصين.
8	**ارتفاع القيمة الطاقوية للمنطقة**	○ زخم إضافي لأهمّية منطقة الخليج في الاستراتيجيات الغربية وحرص أكبر على أمن إمدادات الطاقة منه والدفع نحو تعظيم حصّتها من قطاع الغاز. يلي ذلك توجيه مزيد من الاهتمام نحو مكامن الطاقة المتوقّعة في حوض المتوسط. ○ ستحصل الدول الخليجية الغنية على روافع إضافية لممارسة النفوذ السياسي على الدول الأوروبية. ○ ستحافظ دول الخليج على مركز الصدارة داخل المجال العربي بفعل النفوذ المالي والسياسي المتزايد بسبب قوتها الطاقوية. ○ سيشتدّ تنافس القوى الإقليمية غير العربية لاجتذاب التعاون من الدول العربية النفطية.	✓ ستحرص روسيا على تعزيز تعاونها وشراكتها مع الدول الطاقوية في المنطقة للحفاظ على التنسيق بين الدول المصدّرة لحماية الأسعار العالمية. ✓ تتزايد فرص حصول توترات وخلافات في حوض المتوسط ربطًا بترسيم المناطق الاقتصادية والحدود البحرية. ✓ تتزايد حظوظ تركيا لأن تصبح مركزًا لنقل الغاز وهذا ما سيحفّز التوترات التركية المصرية. وبالتالي يصبح من الأكثر احتمالًا بروز شبكتين لتصدير الطاقة في المتوسط واحدة تركية – روسية والأخرى أميركية- إسرائيلية – مصرية. ✓ ستكون الدول الأوروبية في حاجة لتطوير حضورها الدبلوماسي والاقتصادي والدفاعي في الخليج وحوض المتوسط للفوز باستثمارات في مجال الطاقة بدعم أميركي. ✓ النفوذ السياسي والعسكري لمحور المقاومة في مياه الخليج والبحر الأحمر والبحر المتوسط يمنحه ميزات جيوسياسية أكبر. ✓ حوافز إضافية للتنافس بين الدول الخليجية الأغنى أي قطر والسعودية والإمارات.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
9	**مَيل قوى المنطقة لسياسات تنافسية منضبطة**	○ التنافسات بين القوى الإقليمية ستتواصل لكن تحت ضغط المقاربة الأميركية المعنية بعدم حصول صراعات كبيرة وكذلك لحاجة هذه القوى إلى توجيه موارد أكبر نحو السياسة الداخلية. ○ ستوظّف القوى الإقليمية المزيد من مواردها لبناء قدرات تأثير ونفوذ غير عسكرية وذلك في مجالات الإعلام وحملات المعلومات والثقافة. ○ سيتواصل، وربما يشتدّ، التنافس على صعيد القوة الناعمة والنموذج وذلك لجذب التأييد الخارجي ورفع المكانة. وجزء أساسي من هذا التنافس يتركّز حول النموذج الإسلامي الذي تراعاه كل من هذه القوى. ○ ستكون الدول الإقليمية أكثر ميلًا نحو احتساب عوائد التعاون في مجالات محدّدة بطريقة واقعية متخفّفة من الفوارق الإيديولوجية. ○ استمرار مجمل هذه القوى في بناء شبكات من الحلفاء من قوى غير حكومية لديها قدرة على ممارسة العنف.	✓ دور أميركي نشط لتعزيز التكامل وتقليص التوترات بين القوى الإقليمية الحليفة وتقييد خطواتها نحو إيران. ✓ الأزمات الداخلية المتوقّع ازديادها في الدول العربية قد تحفّز تنافسات القوى الإقليمية وتضرّ بالجهود السابقة للانفتاح وبناء الثقة. ✓ القوى الإقليمية التي ستجد نفسها في موقف ضعف في التنافسات غير العسكرية قد تميل إلى نقل التنافس نحو المجال العسكري مجدّدًا.
10	**ارتفاع حِدّة المواجهة بين قوى المقاومة وكيان العدوّ**	○ ستكون فلسطين المحتلّة هي المركز الأساسي للتوترات مع كيان العدوّ يليها الملفّ النووي الإيراني، ثم مشروع الدقّة (صواريخ ومسيّرات) في لبنان. ○ ترتفع احتمالات حصول تدحرج لأحداث أمنية نحو مواجهات عسكرية في ظل مواصلة قوى المقاومة مراكمة قدراتها واتخاذ الحكومة اليمينية خيارات متشدّدة ضمن المعركة بين الحروب. ○ سيكمل كيان العدوّ مشروعه لبناء نقاط نفوذ في محيط إيران المجاور وتحديدًا في الخليج وكردستان وأذربيجان. في المقابل سيواصل محور المقاومة تشبيك جبهاته وتعميقها. ○ ستكون واشنطن حاضرة لضبط السياسة الإسرائيلية بعيدًا من المغامرة لكن مع مواصلة رفع التعاون والتكامل العسكري مع تل أبيب إلى مستويات قياسية. لكن التحوّلات الإسرائيلية والإقليمية ستجعل هذا الدور الأميركي محفوفًا بالصعوبات. ○ سيواصل كيان العدوّ التركيز على الاستفادة من المزايا التكنولوجية والاستخبارية لتوجيه ضربات موضعية ومراكمة الردع لتجنّب الانزلاق نحو مواجهة عسكرية. لكن هذا المسار الأمني يمكن أن ينتج مخاطر عالية في سياقات محدّدة. ○ سيزداد الترابط بين الأزمات المحليّة والأوضاع الإقليمية وهذا التفاعل سيكون من عوامل زيادة التوتر والتصعيد في المنطقة.	✓ زيادة احتمالات حصول توترات خطيرة في الضفة والقدس بما قد يؤدّي إلى تدهور في المواجهة مع الاحتلال من غزة. ✓ ستسعى تل أبيب لمعالجة المخاوف من نقل موسكو أسلحة نوعية إلى إيران. ✓ بحال حاولت تل أبيب كسر قواعد الاشتباك أو الميل للمغامرة في الجبهة الشمالية، لأسباب داخلية أو موضوعية، فستكون مخاطر حصول تدرّج نحو أعمال عسكرية مرتفعة. ✓ من المُرجّح أنه بدون اتفاق نووي سيحصل تصعيد إسرائيلي أمني ضدّ إيران وهذا ما قد يستدرج، في ظل الأوضاع الداخلية الإيرانية الحالية، إلى ردود إيرانية قاسية ما يفتح المجال أمام توتر غير مسبوق بينهما. ✓ ستواصل تل أبيب ممارسة جهود متقدمة عبر اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لتشجيع ورعاية الاضطرابات داخل إيران وتوفير كل الدعم اللازم لها. ✓ تبقى هناك بعض المخاطر من تجدّد التوتر مع لبنان بخصوص أعمال التنقيب البحري بحال أعاقت الحكومة الإسرائيلية تلك الأعمال بحجج وذرائع من داخل الاتفاقية.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
11	**استمرار مسار التطبيع**	○ تصاعد تنافس القوى الكبرى داخل المنطقة في ظل الرغبة الأميركية بنقل مسؤوليات أكبر للحلفاء سيدفع واشنطن إلى تكريس اهتمام أكبر بمسار التطبيع. ○ استمرار المسار المتدرّج من التطبيع الاقتصادي والثقافي مع التركيز على دور النخب والقطاع الخاص وتحفيز ذلك بفعاليات رمزية للتأثير في وعي الجمهور العربي. ○ من المحتمل أن يتمّ تشجيع هذا المسار بضمّ عدد من الشركاء الدوليين من حلفاء واشنطن إليه. ○ يصبح مسار التطبيع مؤثّرًا في موازين القوة بين اللاعبين الإقليميين ولذا يمكن أن يولّد توترات تعيق تقدّمه لأسباب مرتبطة بالمصالح الواقعية. ○ بذل مساعٍ مع الدول الرافضة للتطبيع لأسباب سياسية ومبدئية لاتخاذ خطوات ذات بُعد تطبيعي موضعي وغير مباشر، مثل الانضمام إلى منتدى غاز المتوسط أو المشاركة في مناورات للقيادة المركزية (التي أصبحت تضمّ كيان العدوّ) دون اتصال مباشر مع جيش العدوّ.	✓ تأسيس مزيد من المنتديات والأطُر لإطلاق مسارات جديدة للتطبيع تجمع بين القطاعين العام والخاص مع رعاية غربية. ✓ تعزيز للحملات الإعلامية المؤيّدة والمعادية للتطبيع يستفيد فيها مؤيّدو التطبيع من تفوّق كبير في القدرات المادية. ✓ الاستمرار في الترويج المكثّف لسردية ربط المقاومة بالتدهور والخراب الاقتصادي. ✓ التصعيد الإسرائيلي مع الحكومة الجديدة سواء داخل فلسطين أو خارجها سيضع المطبّعين تحت ضغوط إضافية. ✓ استمرار مستويات منخفضة من التطبيع السعودي – الإسرائيلي. ✓ رفع الأثمان الاقتصادية لرفض التطبيع لتكريس التصوّر بأنه الطريق الوحيد للخروج من الأزمات.
12	**اضطرابات اقتصادية واجتماعية متزايدة**	○ تنشيط للتنافسات بين القوى الإقليمية والدولية في دول المنطقة المأزومة لا سيّما متى ارتبط ذلك بتغيرات سياسية في السلطة والحكم. ○ فرصة لمزيد من توغّل المؤسسات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، والدول المانحة في هذه الدول. ○ مزيد من التوترات القطاعية داخل دول المنطقة بين المحليّة منها وتلك المندمجة في العولمة. ○ إعادة تحريك لصراعات وأزمات كامنة، وهو ما سيشجع الدول المأزومة على سياسات خارجية أكثر عدائية.	✓ ستكون الجيوش التي لها دور اقتصادي تحت ضغوط الانتقادات الشعبية، لكنها قد تجد في هذه الأزمة فرصًا لمزيد من استتباع القطاع الخاص والحلول في قطاعات جديدة. لكن هذه الجيوش تتعرّض لضغوط من المؤسسات الدولية الليبرالية لترك السوق للقطاع الخاص وآليات المنافسة بحجة رفع الكفاءة الاقتصادية وضمان الشفافية. ✓ إضرابات سياسية واجتماعية في مناطق محددة أو قطاعات محدّدة داخل تلك الدول. مع احتدام الصراعات حول تقاسم الثروات الوطنية. ✓ ستصبح البيئات المحليّة أكثر قابليّة لعمل المجموعات المتطرّفة وميلها نحو العنف. ✓ ستحظى منظمات المجتمع المدني المموّلة خارجيًا بفرص إضافية للنفوذ والاختراق.

#	الاتجاه	التداعيات العامة المحتملة	التداعيات المباشرة
13	**أزمات الحكم والانتقال السياسي**	○ مزيد من تورط المؤسسات الأمنية والعسكرية في الدول المأزومة داخل المجال السياسي. ○ دعم الدول الخارجية لأطراف داخلية مختلفة حليفة أو تابعة لها. ○ ضغوط متزايدة على الولايات المتحدة لأخذ مقاربات في هذه الدول تحفظ الاستقرار مع الالتزام بتأييدها المعلن لنتائج الانتخابات ونقل السلطة إلى المدنيين. ○ التقاطع بين الأزمات السياسية والاقتصادية سيجعل الدول المأزومة بيئة خصبة للفوضى والعنف. ○ مزيد من التراجع في مؤشرات الديمقراطية وزيادة في احتمال نشوء دول فاشلة. ○ مزيد من الضعف والانكفاء في السياسة الخارجية للدول المأزومة وتصبح أكثر انقيادا للخارج.	✓ تحريك للتوترات بين جماعات الإخوان المسلمين والأنظمة والأحزاب المعادية لهم. ✓ الضعف في أداء الحكومات المركزية بما يشجّع الأصوات المنادية بالتقسيم أو الفدرلة أو الحكم الذاتي. ✓ ستوازن الجهات التي تتعرّض لضغط أميركي من خلال الانفتاح على روسيا والصين. ✓ ستعيق هذه الأزمات فُرص التوصل لتسويات سياسية في سوريا واليمن وليبيا. ✓ ستجد الجهات غير الحكومية (منظّمات مسلّحة) فرصًا إضافية لتمتين جذورها الاجتماعية ومد نفوذها.
14	**احتدام التنافس للتأثير في الرأي العام والتلاعب به وإثبات النماذج**	○ سيجري توجيه موارد متزايدة نحو تكنولوجيات المعلومات وأدوات السيطرة على الشبكات الرقمية. ○ تُسهم الحملات المضادّة التي ترعاها الدول على وسائل التواصل في إبقاء مناخات التعبئة مرتفعة. ○ مزيد من الاهتمام والاستثمار من القوى الإقليمية في قوّتها الناعمة وصورتها ونموذجها. ○ تواصل الجهود الأميركية لدمج المنطقة بالإنترنت وبالمنتجات الثقافية الغربية، مع استمرار الزخم الحالي في الاهتمام باستقطاب الشباب والنساء عبر برامج التبادل والمنظمات المدنية. ○ مزيد من الانقسام الثقافي داخل المجتمعات المحليّة بين النزعات المحافظة وتلك الليبرالية التي يكثّف الأميركيون من الترويج لها.	✓ سيواصل كيان العدوّ محاولة الاستفادة من تفوّقه التكنولوجي لا سيّما في مجال التجسّس وجمع وتحليل البيانات الرقمية جسرًا لعلاقات تطبيعية. ✓ اشتداد التنافس بين القوى الخليجية الثلاث الإمارات وقطر والسعودية على تمثيل النموذج الإسلامي بما يستدعي تأييدًا غربيًا وانجذابًا إقليميًا. ✓ مزيد من الدمج بين العنصرين القومي والديني في خطاب القوى المحافظة. ✓ اتساع الفالق بين ميل المنطقة نحو أشكال من اللبرلة الاقتصادية والثقافية مع التشدّد في الانغلاق السياسي.

خامسًا: تحليل القضايا

5.1 العوامل المؤثّرة على احتمالات التصعيد في المنطقة

المحفّزات:

- ✓ تزايد حاجة وقدرة واشنطن و/أو موسكو على تحريك ملفّات إقليمية للضغط ربطًا بتطوّرات الحرب الروسية في أوكرانيا.
- ✓ استمرار الانسداد في مسار الاتفاق النووي الإيراني ونتائج ذلك لناحية الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية.
- ✓ السياسات المتوقّعة من الحكومة اليمينية المتطرّفة في كيان العدوّ لا سيّما داخل فلسطين المحتلّة وفي الموضوع الإيراني.
- ✓ التأزم الاقتصادي المتوقع في الدول غير النفطية أو الخاضعة للضغوط الاقتصادية الأميركية.
- ✓ الأزمات السياسية الداخلية والتراجع في قدرة الحكومات المركزية على الحكم ما يترك فراغات أمام التوتّرات الهويّاتية والجماعات الإرهابية.
- ✓ تزايد عوامل الهشاشة في سوريا، بفعل تداعيات الحرب الأوكرانية والعقوبات الأميركية، مع تزاحم اللاعبين غير الراضين عن الوضع القائم لا سيّما تركيا وكيان العدوّ الإسرائيلي.
- ✓ حدّة الصراعات والتوتّرات في الجوار القريب للمنطقة التي تؤدّي إلى تدفّق اللاجئين وتحريك الأزمات الكامنة وانتقال الإرهابيين.
- ✓ الخلافات على تقاسم موارد الطاقة في حوض المتوسط بفعل الاحتياطيات الوافرة التي تكشف عنها عمليات التنقيب المتزايدة.

الكوابح:

- ✓ ضغوط الاستراتيجية الأميركية التي تقوم على التهدئة والتسكين ثم الضغط المحسوب بالأدوات غير العسكرية. لكن ينبغي هنا الالتفات إلى احتمال حصول خلل في القدرة الأميركية على إدارة التوتّرات في المنطقة نتيجة أزمة داخلية أو تصعيد مع روسيا والصين.
- ✓ الحاجة الأوروبية المتزايدة لتأمين مصادر طاقة كبيرة من المنطقة، لا سيّما للعام 2024، وهو ما يستلزم وجود مستويات متقدّمة من الاستقرار الأمني والسياسي.
- ✓ استمرار الحذر الصيني الاستراتيجي داخل المنطقة، وهو ما يمنح واشنطن قدرة على الضبط والإدارة داخل المنطقة.
- ✓ القوى الإقليمية في المجمل منهكة وتريد توفير مزيد من الموارد للاستقرار الداخلي وتأمين المصالح الأكثر حيوية.

- ✓ توازن الردع المتقدّم بين المحور الأميركي ومحور المقاومة يفرض مجموعة من قواعد الاشتباك العسكرية والأمنية التي تقيّد العدوّانية الإسرائيلية.
- ✓ النموّ المتزايد لدور الجيوش وأجهزة الأمن في السياسات المحليّة، وذلك بدعم أميركي في معظم دول المنطقة.

5.2 أبرز الصراعات العسكرية

أ. المواجهة الأميركية الإيرانية

ستبقى المصلحة الأساسية للبلدين في تفادي المواجهة العسكرية لكن مع زيادة الضغوط غير العسكرية لمحاولة كل طرف فرض شروط العودة للاتفاق النووي. إلا أن الفشل في إطلاق المفاوضات النووية وغياب آليّة لإدارة المخاطر الناجمة عن استمرار إيران في التخصيب بمستويات عالية سيفرضان الكثير من التوتّرات التي قد تخرج عن السيطرة. وما يزيد من مخاطر هذا الاحتمال استمرار واشنطن بدعم الاضطرابات والشغب داخل إيران ومواصلة إيران تعاونها الاستراتيجي مع روسيا في ظل احتدام الحرب الأوكرانية. هذا المسار قد يشهد حربًا أمنية مباشرة وعبر الحلفاء ولا سيّما كيان العدوّ الإسرائيلي وهو ما يزيد من مخاطر خروج المواجهة عن السيطرة. إلا أن الترجيح الأساسي هو أن القوتان تدركان الأثمان الباهظة لحصول مواجهة عسكرية ولذا مهما ارتفعت درجة التوتّر سيحرصان، بدرجات مختلفة، على وجود استراتيجية خروج من التأزيم.

> ” من المتوقّع أن يضغط الأميركيون لضبط السلوك الصهيوني ولكن المتغيّر الأساسي في هذه المسألة مرتبط بواقع السلطة الفلسطينية “

من مقابلة لروبرت مالي (المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران) مع مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، 30 تشرين الثاني 2022

"خلال أسابيع قليلة فقط ستكون إيران على مقربة من الحصول على ما يكفي من المواد الانشطارية المخصّبة لدرجة تصنيع الأسلحة. هذا نتيجة لخيارات خطيرة للغاية قام بها النظام الإيراني. إنه أيضًا نتيجة للقرار المتهوّر من قبل إدارة ترامب بالانسحاب من صفقة ناجحة. لذا، فهم قريبون جدًا من امتلاك ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة علمًا أن التسلّح يستغرق وقتًا أطول".

ب. كيان العدوّ والمقاومة في فلسطين المحتلة

إن التصعيد في فلسطين المحتلة يبدو مرجّحًا بدرجة عالية على مختلف المستويات ولكن النقاش يبقى بشأن أن يصل إلى انتفاضة شاملة في الأراضي المحتلة أو إلى مواجهة عسكرية في قطاع غزة. هذا الترجيح مرتبط بشكل أساسي بالسياسات المتوقّعة من الحكومة اليمينية المتطرّفة في كيان العدوّ بفعل طبيعة مكوّناتها بالإضافة إلى الضغوط الداخلية.

إن احتمال حصول تدهور عسكري مع المقاومة في قطاع غزة ينتج إما عن ذهاب حكومة العدوّ إلى رفع الضغوط على غزة وتجاوز قواعد الاشتباك وإما نتيجة التصعيد ضد الفلسطينيين والأسرى والمقدّسات في الضفة الغربية والقدس المحتلّتين. جملة عوامل يمكن أن تعزز هذا السيناريو منها خروج الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة عن السيطرة الإسرائيلية أو تفلّت حكومة الاحتلال من رقابة وضغط الإدارة الأميركية لسبب أو آخر (مثل الانشغال الأميركي الداخلي أو الدولي)، أو أن تضطر حركة حماس في قطاع غزة إلى التصعيد الميداني بحال دفعت ضغوط الحصار بالأوضاع الاقتصادية والشعبية إلى مستوى خطير. لكن بالمجمل يبقى هناك كابحان أساسيان لأي توتّر بين المقاومة في قطاع غزة وكيان العدوّ هما القرار الأميركي وقرار المؤسسة العسكرية الصهيونية الخاضع لموازين القوى والأولوّيات الاستراتيجية.

أما على صعيد درجة المواجهة المسلحة والشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فتحققها مرتبط بواقع السلطة الفلسطينية من جهة وسياسات حكومة العدوّ للتعامل مع الوضع القائم. من المُرجّح أن يشهد العام 2023 استمرارًا لموجات من العمليات الفدائية والاشتباكات داخل المناطق الفلسطينية ولكنها ستكون بطبيعة الحال تحت ضغوط إسرائيلية أكبر ستعمل بدورها على استفزاز الحسّ الثوري الشعبي الفلسطيني. من المتوقّع أن يضغط الأميركيون لضبط السلوك الصهيوني ولكن المتغيّر الأساسي في هذه المسألة مرتبط بواقع السلطة الفلسطينية. إن حصول تفكّك أو انهيار في السلطة سيعزّز من احتمال الانتقال نحو انتفاضة شعبية في الضفة والقدس. كما ستكون الحكومة الإسرائيلية تحت ضغط مستلزمات مسار التطبيع الذي يستلزم عدم استفزاز مشاعر الرأي العام العربي. بالمحصّلة يبدو الواقع داخل الأراضي المحتملة هشًا للغاية ويسهل خروجه عن السيطرة. إن كبح هذا الواقع يستلزم مقاربة أميركية نشطة لتعويم السلطة الفلسطينية مجددًا وضبط حكومة الكيان من خلال الحوار والضغوط عبر المعارضة الداخلية، الشعبية والمؤسساتية[22].

> "من المرجّح أن يتصاعد التوتّر في حزب الله وكيان العدو وأن يبقى سباق الردع محمومًا لكن احتمال الحرب ما يزال متدنّيًا"

[22] تسعى واشنطن لضبط السلطة الفلسطينية داخل معادلة تقوم على مبادلة وقف الاستيطان أو الحدّ منه في مقابل التعاون الأمني وعدم رفع ملفات حقوقية أمام المحافل الدولية (الأمم المتحدة، المحكمة الدولية، مجلس حقوق الإنسان). لكن احتمالات النجاح الأميركي مرتبطة هنا بمقدار التصعيد الميداني في الأراضي المحتلة لا سيما مع حافزية حكومة نتنياهو على المواجهة لحفظ التأييد القوي لها بين جمهور اليمين المتطرّف في ظل اضطرابات شعبية واسعة.

ج. الصراع بين حزب الله وكيان العدوّ

يتواصل سباق القوّة المحموم بين المقاومة في لبنان وكيان العدوّ على صُعد متعدّدة حيث يواصل حزب الله نجاحه في ردع العدوّانية الإسرائيلية من خلال مراكمة عناصر القوة النوعية وتوسيع نطاق تأثيرها ليشمل النفط والغاز (معادلة الثروة مقابل الثروة)، وتحصين جبهته السياسية داخليًا وتعميق مداره الجيوسياسي من خلال محور المقاومة. في المقابل يكثّف كيان العدوّ جهوده لتعزيز جبهته الداخلية والقدرة على اعتراض الصواريخ وتشبيك أذرع قواته العسكرية ويوظف التكنولوجيا المتقدّمة في المجال الأمني لتقليل عناصر المفاجأة والردع والحدّ من تعاظم قوة المقاومة. إلا أن التقييم الإسرائيلي العام هو بقاء حزب الله تهديدًا حيويًا متقدّمًا يلي التهديد النووي الإيراني.

لقد تحوّلت المواجهة بين حزب الله وكيان العدوّ إلى حرب شاملة دون المستوى العسكري وهي حرب من المُرجّح أن تتزايد خلال العام 2023 لا سيّما في ظل تقارير إسرائيلية عن جهود مرتفعة لإيران وحزب الله لتعزيز قدرة الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية على العمل الأمني والعسكري. كما تشير هذه التقارير إلى استمرار الحزب في بناء مشروع الدقّة الخاص به (مسيّرات وصواريخ) ولو أن العدوّ ينشر أخبارًا مُفادها أن الغارات التي يشنّها في سوريا قد أبطأت هذا المشروع. في المقابل يراهن الاحتلال الإسرائيلي على الدور الأميركي السعودي في لبنان لإضعاف الخاصرة السياسية والشعبية لحزب الله[23].

بناء عليه، وفي ظل الردع الصلب المتحقّق بوجه العدوّ الإسرائيلي والمصلحة الأميركية بالتهدئة فإن احتمال حصول مواجهة عسكرية واسعة في لبنان منخفض. إلا أن هذا قد يتغيّر بحال حصول معركة عسكرية كبيرة في المنطقة، أو بحال سعى الكيان لإعاقة أعمال التنقيب في المياه اللبنانية. لكن يبقى احتمال حصول تدحرج عسكري واردًا لا سيّما إن حاولت الحكومة الإسرائيلية تجاوز الخطوط الحمراء أمنيًا في لبنان وعسكريًا في سوريا بما يدفع حزب الله إلى القيام بردّ موازٍ. إذًا من المرجّح أن يتصاعد التوتّر وأن يبقى سباق الردع محمومًا لكن احتمال الحرب ما يزال متدنّيًا.

---

[23] واحدٌ من مسارات هذا الإضعاف هو حملة المعلومات الأميركية لتقديم حزب الله على أنه منظّمة إجرامية تمارس تجارة المخدّرات وتبييض الأموال لا سيّما في المثلث الحدودي في أميركا الجنوبية وذلك اعتمادًا على أدلّة مزيّفة وفبركة أخبار وشهادات فاقدة للمصداقية كما برهن المشروع البحثي الذي تنفذه مديرية الدراسات الاستراتيجية منذ 2021. أنظر: علي مراد، تفكيك المزاعم الأميركية حول دور حزب الله في أميركا اللاتينية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مشروع بحثي (4 أعداد)، عامي 2021 و 2022.

من كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في احتفال أبجدية النصر بمناسبة أربعين عامًا على انطلاقة الحزب – 22 آب 2022

في المرحلة المقبلة التي بدأت من الآن، (العمل) للحفاظ على المقاومة وحضورها وجهوزيتها.. تطوير بنيتها وقدراتها، نحن لسنا مقتنعين بالمستوى الموجودة فيه حاليًا، بالعكس نحن ذاهبون نحو تطوير البنية، البنية البشرية والكفاءة والقدرة والمستوى، وأيضًا الإمكانات والمقدرات العسكرية لأن هناك تطورات مهمة جدًا على مستوى الأسلحة والتكنولوجيا والتقنيات وهذا كلّه يجب أن نواكبه لأن الإسرائيلي أيضًا لا يقف عند حدّ ولا عند سقف والولايات المتحدة الأميركية تقدّم له أحدث التقنيات والتكنولوجيا والأسلحة.

د. الحرب في اليمن

على صعيد الحرب بين حكومة صنعاء المدعومة من أنصار اللّه وبين السعودية، شهد العام 2022 انعقادًا للهدنة بين الطرفين في شهر حزيران وكان قد سبقها اشتداد للقتال شمل استهداف أنصار اللّه للعمق السعودي وطالت إحدى الهجمات دولة الإمارات. استمرت الهدنة حتى شهر تشرين الأول 2022 وفشلت جهود تجديدها ولكنها بقيت سارية واقعًا مع استمرار التفاوض لتجديدها وذلك برعاية متعدّدة الأطراف تشمل الأمم المتحدة وقطر وعُمان. عكست الهدنة، إضافة إلى متانة المراوحة الميدانية، تقاطع مصالح عميقة لتجميد القتال، فأنصار اللّه يستفيدون منها لتثبيت مكتسباتهم وتعزيز صمود حواضنهم الشعبية، فيما الولايات المتحدة والسعودية معنية بتحييد المنشآت النفطية عن الخطر في ظل أزمة الطاقة العالمية بعد الحرب في أوكرانيا. تتواصل المفاوضات لتجديد الهدنة بالتزامن مع فرض أنصار اللّه معادلة جديدة منعت استغلال حقول النفط اليمنية ما لم تحصل حكومة صنعاء على حصتها من عائدات النفط التي تدفع منها رواتب الموظفين والعسكريين والخدمات العامة. كما يصرّ أنصار اللّه على الربط بين فكّ الحصار وعدم استهداف المنشآت الحيوية داخل السعودية. ما تزال المصالح المتقاطعة لاستمرار الهدنة حاضرة بقوة، ويسعى أنصار اللّه إلى تحسين شروطهم بناء على الوقائع المستجدّة سعوديًا ودوليًا.

بناء عليه من المُرجّح أن تتواصل مناخات التهدئة بين حكومة صنعاء والرياض خلال العام 2023. فيما لا تزال تتأرجح إمكانية إنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية سياسية خاصة أن واشنطن تمانع هذا الخيار، إلا بحال تقدّم الحوار والتفاهم بين الرياض وطهران إلى درجة متقدمة جدًا وما يمكن أن يتركه من مناخات إقليمية إيجابية. أما فيما يخص الأوضاع في جنوب اليمن فتسيطر أجواء التوتّر المتواصل بين المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا والإخوان المسلمين وجماعات

جنوبية المدعومة سعوديًا. من المُرجّح أن تستمر هذه المساكنة الإكراهية بين الطرفين مع غلبة نسبية للمجلس الانتقالي، وهو ما يستوجب مساومة متواصلة سعودية إماراتية. وهذه المساكنة ستبقى قائمة إلى حين انطلاق مفاوضات الحل السياسي الشامل مع أنصار اللّه.

هـ- الحرب في سوريا

يتسم الواقع الميداني في سوريا بالتعقيد الشديد لسبب رئيسي هو كثرة اللاعبين ذوي المصالح والحضور في الحرب السورية. وقد اتسمّ العام 2022 بتوتّرات مستمرة لامست حدود حصول عمليات عسكرية واسعة لا سيّما في الشمال السوري. وقد ساعدت تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا على زيادة عوامل الهشاشة في موازين القوى في سوريا، مع استمرار الخنق الاقتصادي والمالي الأميركي المشدّد على سوريا، دولة وشعبًا. على الصعيد العسكري تظهر في سوريا أربع قضايا أساسية:

- **التصعيد التركي الكردي:** تواصل تركيا ضغوطها السياسية والعسكرية لإخراج قوات سوريا الديمقراطية من المناطق الحدودية مع تركيا وتقويض قدراتها العسكرية التي تعتبرها تهديدًا إرهابيًا للأمن القومي التركي. وقد حاولت أنقرة في الربع الأخير من العام 2022 الحصول على موافقة أميركية وروسية وإيرانية لإطلاق عملية عسكرية ضد قوات قسد ولكن بدون نجاح. يضع هذا الضغط التركي على قسد كل من الفصائل الكردية والولايات المتحدة تحت ضغوط متزايدة يحاول الروس والحكومة السورية الاستفادة منها لإبعاد الأكراد نسبيًا عن المشروع الأميركي في سوريا وهذا ما لم يتحقق إلا بشكل محدود حتى الآن. فالولايات المتحدة تحاول البحث عن صيغة تسكّن فيها الهواجس التركية من دون أن تضحّي بقوات قسد، وفي هذا الشأن يجري التداول بمقترح أميركي لنشر قوات عسكرية من عشائر عربية في مناطق التماس الكردية التركية.

> ” ما زالت إدارة بايدن تتبنى مقاربة البقاء في سوريا تحت ذريعة دعم الحلفاء لمواجهة داعش “

من المتوقّع أن يواصل أردوغان حتى موعد الانتخابات الرئاسية في أيار 2023 التصعيد الخطابي ضد قسد مع ضربات موضعية عسكرية، لكن من المستبعد أن يصل الحال إلى عملية عسكرية تركية واسعة في سوريا. غير أن تقدّم مسار الانفتاح السياسي بين دمشق وأنقرة برعاية روسية إيرانية إلى حينه، في ظل معاندة كردية، يمكن أن يفضي إلى عملية عسكرية تركية محدودة

قُبيل الانتخابات التركية، وهي لحظة من المُرجّح أن تتصاحب حينها مع بلوغ الحرب الأوكرانية ذروتها[24].

جدول رقم 8: موقف أحزاب المعارضة[25] من بعض المواضيع في السياسة الخارجية

الموضوع	رأي أحزاب المعارضة[26]
إعادة التوازن المؤسّسي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية	نعم
التعامل مع الدولة السورية	نعم
نزع سلاح الفصائل السورية المدعومة من تركيا	نعم
استمرار الوجود العسكري التركي في سوريا	نعم فقط حزب الشعوب الديمقراطي يعارض
التعامل مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني	كلا ما عدا حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري
إعادة تأكيد هوية تركيا في الناتو	نعم فقط حزب الشعوب الديمقراطي يعارض
عضوية منظمة شنغهاي للتعاون	كلا
عزّز شراء نظام الدفاع الجوي S-400 من روسيا المصالح الوطنية لتركيا	كلا
الحاجة إلى حل مشكلة نظام الدفاع الجويS-400 ؛ وضع حدود متفق عليها بشأن تفعيلها	نعم حزب الشعوب الديمقراطي وحزب المستقبل لم يعلّقا
تعزيز هدف العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي	نعم "الحزب الجيد" أبدى انفتاحه على خيارات أخرى
زيادة التعاون في السياسة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي	نعم
التركيز على حقوق الإنسان في تركيا لتحسين المكانة الدولية	نعم
إعلان منطقة اقتصادية خالصة في شرق المتوسط	وافق "الحزب الجيد" فقط بينما عارض حزب الشعب الجمهوري ولم تعلّق الأحزاب الأخرى
الدعوة لحل مشكلة قبرص عبر إنشاء دولتين	كلا
الحفاظ على علاقة غير تصادمية مع روسيا والصين	نعم
نهج متوازن مع روسيا	نعم
تعميق التعاون الاقتصادي مع روسيا	كلا
التركيز أكثر على الأويغور في الصين	نعم

[24] أُنجز هذا التقدير قبل حصول الزلزال المدمّر في جنوب تركيا وشمال سوريا، والذي من تداعياته السياسية إنهاء احتمال شن تركيا لعملية عسكرية داخل سوريا قبل الانتخابات الرئاسية.

[25] حزب الحركة القومية، حزب الشعب الجمهوري، حزب الجيد، حزب السعادة، الحزب الديمقراطي، حزب المستقبل، حزب الديمقراطية والتقدّم، حزب الشعوب الديمقراطي.

[26] بناء على تقرير نشره مركز كارنيغي للسلام العالمي في شهر تشرين الثاني 2022.

- **التواجد الأميركي في سوريا:** واصلت الولايات المتحدة حضورها العسكري في سوريا شمالًا وفي التنف عند المثلث الحدودي العراقي السوري الأردني، وذلك وفق هدف معلن عنوانه محاربة داعش وأهداف أعمق غير معلنة تتصل بحماية وتأهيل الفصائل المسلّحة الموالية لها ولمنع الدولة السورية من استعادة مناطق حيوية ومعابر حدودية هامة ولإبقاء الوضع متوتّرًا على الحدود السورية العراقية بما يمنع النموّ الطبيعي لعلاقات البلدين.

وقد تزايدت التوتّرات الميدانية المرافقة لوجود القوات الأميركية في سوريا سواء مع عشائر المنطقة أو الجيش السوري، وكذلك تعرّضت القواعد الأميركية لعدد من العمليات قصف صاروخي وهجمات بطائرات مسيّرة (قيل إنها ردّ على الهجمات الإسرائيلية أو لتغيير حسابات البقاء الأميركي في سوريا برفع كلفته) لم تسفر عن إصابات معلنة وقد ردّت عليها القوات الأميركية بمهاجمة نقاط زعمت أنها لمجموعة مسلّحة مدعومة من إيران مسؤولة عن تلك الهجمات. رغم استمرار النقاشات الأميركية حول جدوى البقاء في سوريا وضرورته بين مؤيّد ومعارض، ما زالت إدارة بايدن تتبنى مقاربة البقاء في سوريا تحت ذريعة دعم الحلفاء لمواجهة داعش ولذا من المستبعد جدًا أن نشهد تغيّرًا في طبيعة التواجد الأميركي في سوريا لا سيّما أن المخاطر على تلك القوات تبدو متدنّية وقابلة للاحتواء. لكن حصول تصعيد ميداني كبير بين قوى المقاومة في المنطقة والولايات المتحدة و/أو كيان العدوّ سيضع القوات الأميركية في سوريا والعراق أمام موقف جديد مفتوح على كافة الاحتمالات.

رسم بياني رقم 5: عدد الهجمات الشهرية المعلَنة التي استهدفت الوجود العسكري للاحتلال الأميركي في سوريا منذ بداية 2022[27]

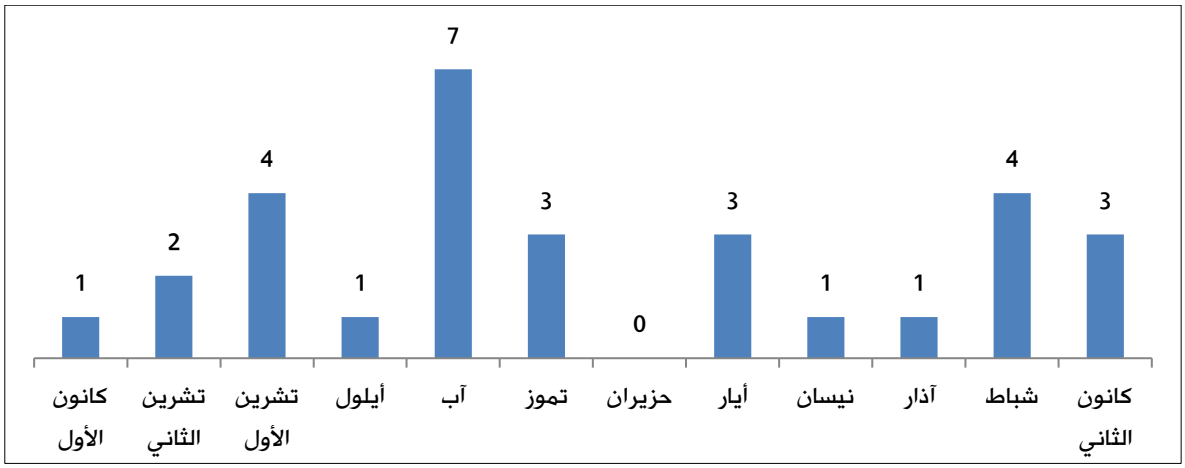

[27] المصدر: مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

"بحال عودة الاتفاق النووي إلى حيّز التنفيذ فإن ذلك من شأنه زيادة المخاوف الإسرائيلية من تعزيز مقدرة إيران على نقل القدرات والموارد لحلفائها في سوريا ولبنان"

- **الوضع الميداني في إدلب:** تمكّنت "هيئة تحرير الشام" خلال العام 2022 من توسيع نفوذها في الشمال الغربي لسوريا أي إدلب ومحيطها على حساب الفصائل الأخرى المدعومة تركيًا بشكل أساسي[28]. وكذلك استمرت المناوشات على خط الاشتباك بين الجيش السوري والفصائل المختلفة دون أن يشهد العام 2022 أي مواجهة عسكرية واسعة في ظل التقارب الاستراتيجي التركي – الروسي وانطلاق مسار تطبيع العلاقات السورية التركية والتي تحضر إدلب عنوانًا رئيسيًا فيه. وعليه فإن احتمالات تطوّر الأوضاع في إدلب مرتبطة بمقدار التقدّم في العلاقات التركية السورية وهنا تحضر مسألتا المعابر الحدودية والطريق الرابط بين حلب والساحل السوري. إن هاتين المسألتين تكتسبان أهمية متزايدة للدولة السورية في ظل الأوضاع الاقتصادية الخانقة بفعل الحصار الأميركي.

إذا حاولت الفصائل في إدلب، وبالتحديد هيئة تحرير الشام، تعطيل هذا المسار فستكون تركيا معنية بالتعامل معها وبأقلّ مقدار من العمل العسكري، وقد يصل الأمر بالتنسيق بين دمشق وأنقرة للتعامل ميدانيًا مع الهيئة. إلا أنه من المستبعد أن تضع الهيئة نفسها في موقف المواجهة مع تركيا وستسعى بدل ذلك إلى التضييق على القرار التركي باستثارة السكان والفصائل الأخرى أو التهرّب من تنفيذ الالتزامات.

وتُطرح أفكار للحلّ في إدلب مستوحاة من تجربة درعا التي تتضمّن تسليم الفصائل للأسلحة الثقيلة والانتظام في فيالق خاصة بضمانات الدول الراعية. وبحال لم يصل التطبيع التركي السوري إلى تثبيت توافقات حول الوضع في إدلب فإنه من المستبعد أن يبادر الجيش السوري إلى عملية واسعة هناك في ظل التقارب الحالي بين موسكو وأنقرة. إن هذه التقديرات صالحة حتى موعد الانتخابات التركية، أما بعدها فالأمور رهن بهوية الرئيس التركي المقبل.

- **العدوّان الإسرائيلي المتواصل في سوريا:** واصل كيان العدوّ الإسرائيلي خلال العام 2022 اعتداءاته على الأراضي السورية تحت مزاعم استهداف قدرة إيران على العمل في سوريا لناحية التمركز ونقل قدرات عسكرية دقيقة، وذلك وفق ما يسمّى "المعركة بين حروب". وعلى الرغم من ذلك تفيد معظم التقديرات الإسرائيلية أن هذه الغارات أدّت في

[28] كان ذلك تحقيقًا لأهداف عدّة أهمها تعزيز الموارد المالية للهيئة من خلال السيطرة على المعابر الحدودية والتحسّب لإمكانية حصول تسويات في جنوب إدلب بين تركيا وسوريا برعاية روسية.

أفضل السيناريوهات إلى الحدّ، لا تعطيل، من قدرة إيران على التمركز ونقل المعدّات والوسائط العسكرية. وقد تعمّد الإسرائيليون خلال هذا العام استهداف وحدات الدفاع الجوي السورية التي كانت تتصدّى للطائرات المهاجمة ما أدّى إلى استشهاد العشرات من عناصر وضباط الجيش السوري.

رسم بياني رقم 6: عدد الاعتداءات الصهيونية الشهرية على سوريا منذ بداية 2022[29]

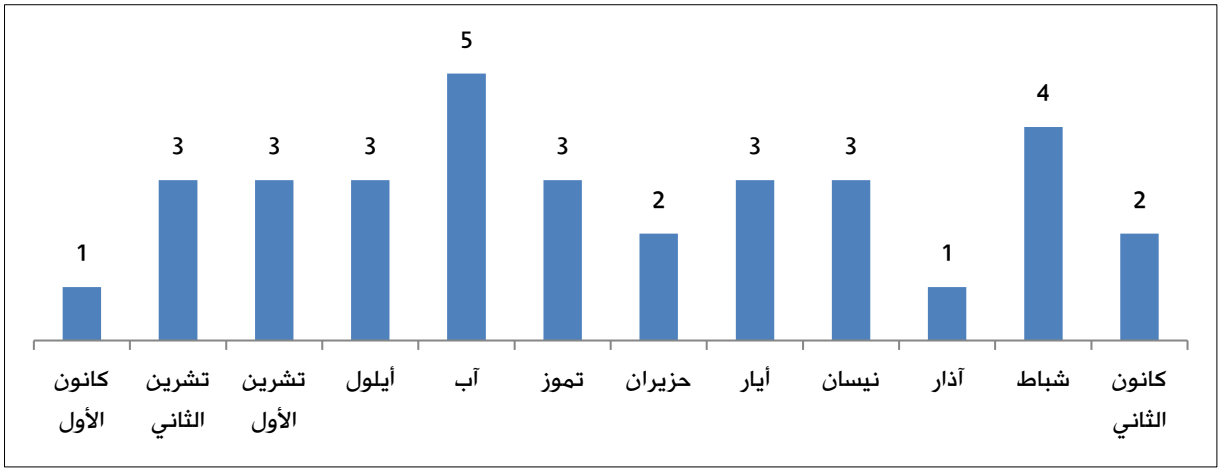

في هذا السياق يتزايد القلق الإسرائيلي من توريد روسيا أسلحة نوعية إلى إيران أو سعي روسيا إلى تأمين غطاء أكبر للحضور الإيراني في سوريا. إلا أنه من المُرجّح أن المقاربة الروسية في سوريا هي السعي لنزع أي عوامل لتصعيد إضافي، بما في ذلك دور إيراني أكبر وفق المنظار الروسي. كما أن إيران تتحرّك في سوريا بدرجة تحدّدها بالتشاور مع القيادة السورية وما تراه ممكنًا ومطلوبًا وفيه المصلحة بلحاظ كل مرحلة.

ولذا من المُرجّح في العام 2023 أن تتواصل الضربات الإسرائيلية ولكن ربما تصل إلى درجة أعلى من المخاطرة نتيجة توسّعها نحو أهداف جديدة وذلك بسبب طبيعة سياسات الحكومة اليمينية المأزومة في كيان العدوّ. كما أنه بحال عودة الاتفاق النووي إلى حيّز التنفيذ فإن ذلك من شأنه زيادة المخاوف الإسرائيلية من تعزيز مقدرة إيران على نقل القدرات والموارد لحلفائها في سوريا ولبنان وهذا ما سيدفع تل أبيب نحو مزيد من التصعيد في سوريا.

> "من المُرجّح أن يشهد العام 2023 تحريكًا دبلوماسيًا مكثفًا لتسوية المسألة الليبية"

إن التصعيد المتوقّع بشكل عام بين محور المقاومة وكيان العدوّ في معظم الجبهات يزيد بشكل ملحوظ احتمالات التصعيد في الجولان وجنوب سوريا عمومًا. وقد شهد

[29] المصدر: مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

العام 2022 عودة للتصعيد من الجماعات المسلّحة في الجنوب السوري بوجه القوات الحكومية إضافة إلى إثارة الولايات المتحدة لمسألة تهريب الكابتاغون من جنوب سوريا باتجاه الأردن ثم الخليج بشكل يسمح بفرض عقوبات جديدة تحت هذه المسألة كما يؤمّن إطارًا للتنسيق الأميركي الأردني السعودي الإسرائيلي في جنوب سوريا. لذلك من المُرجّح أن يكون الجنوب السوري منطقة شديدة التوتّر خلال العام 2023 حيث تتقاطع المصالح الأميركية الإسرائيلية لممارسة ضغوط إضافية على كل من الحكومة السورية وروسيا هناك، بما يعزز من سلطة الجماعات المسلّحة والتي لدى بعضها أجندة للحكم الذاتي.

و. الحرب في ليبيا: شهد العام 2022 فشلًا للعملية السياسية في ليبيا حيث لم تجر الانتخابات المقرّرة بسبب خلافات حول قانون الانتخابات وشروط الترشح وواصلت البلاد انقسامها مع وجود حكومتين في طرابلس وسرت، كذلك جرى تعليق لجنة الـ 5 + 5 التي تمثل الجيش الليبي وقيادات عسكرية من غرب ليبيا. وبعد خلافات حول دور المبعوثة الأممية ستيفاني ويليامز تم بضغط روسي تعيين مبعوث جديد هو السنغالي عبد اللّه باثيلي. وقد رافق كل ذلك استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد.

إلا أن العام 2022 حمل متغيّرًا مهمًّا للواقع الليبي متمثلًا بارتفاع الأهمية الطاقوية لليبيا بالنسبة للدول الأوروبية الباحثة عن مصادر بديلة للغاز الروسي. وبفضل الموقع الجغرافي واحتياطيات الطاقة تصبح ليبيا[30] من أبرز الدول المرشحة للاستثمارات الأوروبية في مجال الطاقة في السنوات المقبلة، مع العلم أن هناك تضاربًا في المصالح بين إيطاليا وفرنسا تحديدًا في المسألة الليبية. وهذا يعني أن الدوافع الغربية للاستقرار في ليبيا وإطلاق العملية السياسية أصبحت أعلى، ولا سيّما في ظل النفوذ الروسي داخل ليبيا.

وقد انعكس هذا التقدير في زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية ويليام بيرنز لليبيا في شهر كانون الثاني 2023. تعكس هذه الزيارة اهتمامًا أميركيًا عاليًا بإعادة إطلاق العملية السياسية. وما يمكن أن يسهّل هذا الأمر هو المعلومات المتداولة عن قرار لخليفة حفتر (المتحالف مع روسيا) بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية على أن يسمّي بدلًا منه أحد أبنائه. ولذا من المُرجّح أن يشهد العام 2023 تحريكًا دبلوماسيًا مكثفًا لتسوية المسألة الليبية بدور غربي ومصري وإماراتي، ولكن هذا يستوجب التعامل مع المصالح والنفوذ التركي والروسي في ليبيا

[30] أشار مقال في الفورين بوليسي كتبه روبرت يونياكي إلى أن احتياطيات النفط المؤكدة في ليبيا تبلغ 48 مليار برميل من النفط و53 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي.

أيضًا. وقد أعادت روسيا في الأشهر الأخيرة من العام 2022 تنشيط حضورها في ليبيا من خلال تعيين سفير روسي فوق العادة وأعلنت نيّتها إعادة العمل في سفارتها في طرابلس كما أعادت النقاش في بعض المشروعات الاقتصادية المشتركة المتوقفة منذ سنوات في مجالات الطاقة والنقل. وهكذا يبدو متوقّعًا احتدام التنافس الدولي في ليبيا مجدّدًا ولكن مع رغبة غربية متزايدة بإيجاد تسوية سياسية لواقع ليبي متهالك يبحث عن حلّ ضروري.

ز. التهديد الإرهابي لداعش والقاعدة: لم يشهد العام 2022 هجمات إرهابية مؤثرة داخل المنطقة ما عدا بعض العمليات الموضعية في سوريا والعراق بشكل أساسي. يعود ذلك إلى نوعية الخسائر التي مُنيت بها هذه التنظيمات (قُتل أيمن الظواهري في تموز ولم تعلن القاعدة عن بديل له إلى الآن، كما فقدت داعش إثنين من "خلفائها" في شهري شباط وتشرين الثاني) إضافة إلى خسارتها لحواضن شعبية مدينية وتراجع الاستثمار بها وتكيّف الأجهزة الأمنية في دول المنطقة مع طبيعة عملها. ولذلك انحرف مركز هذه الجماعات إلى خارج المنطقة وبالتحديد أفغانستان وإفريقيا وآسيا الوسطى. ومن المُرجّح أن لا تكون هذه الجماعات قادرة على شنّ عمليات عسكرية واسعة خلال العام 2023 بل ستحاول القيام بعمليات أمنية رمزية والاستمرار بترميم قدراتها وتعميق وجودها في ملذات آمنة خارج المنطقة في المرحلة الحالية.

5.3 أبرز التوترات السياسية

أ. العلاقات السعودية الإيرانية: لكل من طهران والرياض مصلحة بتبريد مناخات التوتّر كما حاولتا خلال العام 2022. لدى إيران مصلحة عميقة في تحيّيد السعودية على أقلّ تقدير نظرًا لعمق تقاطع المجالات المشتركة ولمنع واشنطن من بناء تحالف إقليمي معاد. وللسعودية مصلحة مماثلة حتى لا ينعكس أي تصعيد أميركي إسرائيلي ضدّ إيران على المصالح السعودية أو لمحاولة بناء تفاهمات في ملفّات حساسة للسعودية كما في اليمن وسوق الطاقة. كما إن تحييد النظام السعودي نفسه ظاهرًا عن الخطاب الوهابي يسحب إحدى محفّزات التوتّر. لكن جملة أمور يمكن أن تعيد تجييش التوتّر البيني مثل محاولة السعودية دعم أعمال معادية للحكومة داخل إيران أو الالتحاق بمسار التطبيع بشكل رسمي أو المشاركة بفعالية في أنشطة إقليمية أميركية معادية لإيران. تبقى علاقات الدولتين هشة لأية تحوّلات في البيئة الإقليمية والدولية فمسار بناء الثقة

> ” لا يمكن التكهّن تمامًا بمدى انضباط الموقف السعودي تحت القرار الأميركي في سوريا “

ما زال في بداياته، ولذا فمن الممكن أن نشهد خلال العام 2023 توافقات لإعادة العلاقات الثنائية وخفض مستوى التوتّرات وتكثيف الحوارات وبعض الخطوات الرمزية. إن تحققت هذه الأمور بنجاح يُحتمل حينها أن تنطلق حوارات جديّة في المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. إن مصير الاتفاق النووي الإيراني وطبيعة العلاقات السعودية الأميركية سيحدّدان الكثير من أفق العلاقات بين الدولتين.

ب. **الموقف العربي من سوريا:** لم يشهد العام 2022 خطوات كبيرة في عودة العلاقات العربية مع سوريا بسبب الضغط الأميركي بشكل رئيسي. إلا أن الخرق الأساسي تمثّل في العلاقات السورية الإماراتية وهي تعكس مصلحة مشتركة مرتبطة بالقلق من الإخوان المسلمين وتركيا الأردوغانية، وكذلك من المُرجّح أن تكون الحركة الإماراتية تجري بغطاء أميركي كقناة جانبية للتفاوض مع الدولة السورية لا سيّما فيما يخص علاقاتها بإيران. أي أنه بموازاة الحصار الاقتصادي الأميركي الخانق والهجمات العدوّانية الإسرائيلية تقدّم واشنطن لسوريا مخرجًا يمرّ عبر الإمارات. في حين أن الدولة السورية تسعى للخروج من عزلتها عبر إيجاد مساحة حركة مع الإمارات والسعودية بشكل أساسي ضمن التأكيد على التوازن السوري في العلاقة بين إيران وهذه الدول لكن من دون أن يصل الأمر للمشاركة في مسار التطبيع.

> ” إن مصير الاتفاق النووي الإيراني وطبيعة العلاقات السعودية الأميركية سيحدّدان الكثير من أفق العلاقات بين الدولتين “

من المُرجّح أن تتواصل مناخات فتح قنوات التواصل السورية العربية خلال العام 2023، حيث تبدي السعودية اهتمامًا متزايدًا بأن تحضر في هذا المسار من زاوية هواجسها الإيرانية، وكذلك مصر من زاوية التوازن مع تركيا والإخوان ومستقبل الغاز في حوض المتوسط. بالتوازي تتحيّن عدة دول عربية أية فرصة لزيادة التواصل الرسمي مع سوريا وبالأخص العراق والجزائر. إن من شأن نجاح الوساطة الروسية – الإيرانية بين تركيا وسوريا أن تفرض ضغوطًا أكبر على الإمارات ومصر والسعودية لمغادرة تموضعها الحالي نحو عودة العلاقات. إلا أنه من المُرجّح أن التعاون الخليجي المصري مع سوريا سيكون متعلقًا بالقرار الأميركي الذي لن يتخذ خطوات كبيرة بل يعمل وفق نقلات صغيرة تقوم على إيجاد مسافة بين سوريا وقوى المقاومة على أن يحلّ داخلها القوى الحليفة لواشنطن. لكن هنا لا يمكن التكهّن تمامًا بمدى انضباط الموقف السعودي تحت القرار الأميركي في سوريا.

"في لبنان تتحرّك القوى السياسية الداخلية والخارجية تحت ضغوط هائلة"

ج. **الأزمة السياسية في لبنان:** لا يزال الواقع اللبناني منذ تشرين الأول 2019 في مسار انهياري متعدّد المستويات تتقاطع فيه عوامل داخلية وخارجية شديدة التشابك تعكس تاريخه السياسي وبنيته الاجتماعية وموقعه الجيوسياسي[31]. من المُرجّح أن تتواصل الأزمة الاقتصادية المالية في لبنان خلال العام 2023 نظرًا لمسبباتها العميقة والبنيوية، لكن يمكن لإنجاز تشكيل السلطة التنفيذية (انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة جديدة) وتوقيع اتفاق مع صندوق النقد ثم اكتشاف مخزونات وافرة من الطاقة في البلوك البحري رقم 9 عند الحدود مع فلسطين المحتلة، أن يؤدّي كل ذلك إلى تهدئة الأزمة وتخفيف تسارعها نسبيًا.

تميل الترجيحات لأن يشهد العام 2023 انتخاب رئيس جديد للجمهورية حتى لو تأخّر تشكيل الحكومة بعده. فالقوى السياسية الداخلية والخارجية تتحرّك تحت ضغوط هائلة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والأمنية وتدرك أن قدرتها على المناورة في الانتخابات الرئاسية محدودة زمنيًا. إن الفشل في المسار السياسي سيسارع من الانهيار الاقتصادي ويفكّك ما تبقّى من بنى الدولة المركزية ليستعر التوتّر الطائفي من جديد مع ما يحمله من دوافع للعنف والمطالبة بأشكال من اللامركزية السياسية. لذلك هناك احتمال أن يعاد تفعيل العملية السياسية وضبط الانهيار لكن في ظل ظروف شديدة الهشاشة تترافق مع مزيد من التدخّلات الخارجية والاستقطاب الداخلي.

[31] حول تصوّرات الشباب اللبناني لهذه الأزمة يمكن مراجعة التقرير النهائي لمشروع بحثي أنجزته مديرية الدراسات الاستراتيجية خلال العام 2022. حسام مطر، جيل ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية بين السلطة والحراك... تصورات حول أزمة ما بعد 17 تشرين، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 28، نيسان 2022.

مقتطف من ندوة لـ باربارا ليف (مساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى)، مركز ويلسون الأميركي، 4 تشرين الثاني 2022

"لقد تحدثت إلى مجموعة من قادة المجتمع المدني (اللبناني)، القادة الشباب الذين جلبناهم إلى الولايات المتحدة ذات مرّة عبر أحد برامجنا. أعتقد أنهم قضوا شهرين في الولايات المتحدة فقط لتحسين مهاراتهم القيادية، ومنحهم تعليمًا مدنيًا عامًا، وأخذهم لرؤية حكومة الولاية والحكومة المحلية، التي لم نعرّفها بالقول إنّ هذا هو نموذجك ولكن عبر القول إن هذا نموذج.. إن صحّة المجتمع المدني وقوّته ومرونته في كل بلد مرتبطة بقوّة ومرونة حالة ذلك المجتمع. لذا، كيف يمكننا تعزيزه، أعتقد أن هذا يعتمد على ما إذا كنت قادرًا على العودة إلى البلد، وتوفير بعض التمويل للمتطلبات هناك. يُعَدّ التمويل أحد أعز الأشياء في الوقت الحالي لدعم المدافعين وأولئك الذين يعملون في المؤسسات غير الربحية وأولئك الذين يقدّمون بشكل عام الخدمات التي تفشل ولا تستطيع الحكومة تقديمها، لذلك هناك طرق لا تُعَد ولا تُحصَى، سواء كان ذلك من خلال المناصرة نيابة عن المهمَّشين أو من خلال تقديم خدمات غير موجودة.

د. الأزمة السياسية في تونس: تتراكم علامات الفشل على قدرة الرئيس التونسي وفريقه في الإمساك بالعملية السياسية حيث شهدت استحقاقات إقرار الدستور الجديد والانتخابات النيابية مشاركة شعبية منخفضة جدًا فيما تسيطر مناخات السطوة الأمنية على المجال السياسي لا سيّما مع تمديد الرئيس سعيّد حالة الطوارئ حتى نهاية العام 2023. يتزامن ذلك مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية (يتوقّع البنك المركزي التونسي أن تصل نسبة التضخّم إلى 23٪ عام 2023) ما يفاقم من أجواء السخط الشعبي ويهدّد بدفع البلاد مرّة أخرى نحو الاضطرابات الشعبية. هذا فيما أمام تونس جملة من الاستحقاقات مثل انتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم وتشكيل حكومة جديدة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتحاول الولايات المتحدة تطبيق مقاربة تجمع ما بين التعامل مع الوضع القائم واستتباعه لها وضبطه أمنيًا وبين مواصلة الدعوة لسعيّد بتعزيز المسار الديمقراطي. المُرجّح خلال العام 2023 أن تتواصل العملية السياسية بشكل متعثّر داخل تونس لكن القبضة الأمنية القوية والدعم الأميركي يقلّصان احتمال حصول اضطرابات واسعة.

هـ. الأزمة الاقتصادية في مصر: شهد العام 2022 تدهورًا كبيرًا في الاقتصاد المصري ظهر في معدّلات التضخّم وتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار وهو ما أدّى إلى ظهور المخاوف مجدّدًا من عودة الاحتجاجات الشعبية. تأثرت مصر بمستويات الاستدانة العالية الموجّهة نحو البنى التحتية – التي توصف بأنها تفوق قدرة البلد مع القول بأنها تتضمّن فسادًا ماليًا كبيرًا – كما تأثرت

بتداعيات الحرب في أوكرانيا لناحية أسعار الطاقة والغذاء. وتعوّل الحكومة المصرية على برامج الدعم من صندوق النقد وكذلك المساعدات والإيداعات الخليجية لتهدئة الوضع الاقتصادي وتواصل تخفيض مساهمات الدولة الاجتماعية وبرامج الدعم وهو ما يعزز السخط الشعبي. يترافق ذلك مع بدء النقاشات حول الانتخابات الرئاسية التي ستجري العام المقبل مع العلم أن تعديلات دستورية أتاحت للرئيس السيسي الترشح والاستمرار في الحكم حتى العام 2030. على الرغم من ذلك لا يظهر وجود لأية قوة سياسية داخلية قادرة على تحدّي الجيش المصري في ظل رغبة دولية بحماية الاستقرار في مصر. وعليه من المستبعد أن يؤدّي التدهور الاقتصادي إلى فرض تحدّيات سياسية على مصير الرئيس المصري، لكنه يمكن في أقصى الأحوال أن يثير خلافات داخل النخبة الحاكمة، العسكرية والمدنية.

خُلاصة

استكشف التقدير 14 اتجاهًا أساسيًا على المستويات الدولية (تنافس القوى الكبرى، تأثيرات الحرب الروسية، ضغوط الاستراتيجية الأميركية، أزمة الاقتصاد العالمي، هشاشة النظام الأمني الأوروبي، تصاعد التوتّرات في الجوار القريب) والإقليمية (تنويع الخيارات لدى القوى الإقليمية، التنافس الإقليمي المنضبط، تصاعد المواجهة بين محور المقاومة وكيان العدوّ، ارتفاع القيمة الطاقوية للمنطقة، محاولة فرض مسار التطبيع) والمحليّة (الأزمات الاقتصادية والتعثر السياسي والتنافس على الرأي العام والنماذج). هذه الاتجاهات تتبادل التأثير ولو بشكل غير متماثل وبذلك تفرز تداعيات محتملة أمنية وسياسية واقتصادية متباينة حسب الدولة كما في الجدول أدناه.

جدول رقم 9: أبرز المتضرّرين والمستفيدين من الاتجاهات

الاتجاه	أبرز المتضرّرين المحتملين	أبرز المستفيدين المحتملين
احتدام المنافسة الأميركية الصينية	كيان العدوّ، العراق	السعودية، إيران، مصر
الصراع المتأزّم بين روسيا والغرب ومحوره الحرب في أوكرانيا.	سوريا، كيان العدوّ، ليبيا	تركيا، إيران، الجزائر، العراق، مصر
ضغوط الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة.	إيران، سوريا، لبنان، الجزائر، تركيا	كيان العدوّ، الإمارات، قطر، الأردن، أنصار الله في اليمن
هشاشة النظام الأمني الأوروبي		تركيا، إيران، دول الطاقة في المنطقة
الاتجاه السلبي للاقتصاد العالمي	لبنان، تونس، السودان، مصر، الأردن، سوريا	كبار مصدّري الطاقة في المنطقة
تصاعد التوترات في المحيط المجاور للمنطقة (تنافس القوى الكبرى في إفريقيا، آسيا الوسطى، القرن الإفريقي، البلقان، جنوب آسيا)	إيران، مصر	كيان العدوّ، قطر، الإمارات، تركيا
استمرار مجمل دول المنطقة في السعي إلى تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى لكن في ظل ضغوط أميركية أكبر لاحتواء ذلك.	كيان العدوّ، لبنان، العراق	السعودية، إيران، الجزائر، مصر

الاتجاه	أبرز المتضررين المحتملين	أبرز المستفيدين المحتملين
ارتفاع القيمة الطاقوية للمنطقة وهو ما سيتيح فرصًا وموارد إضافية للدول المصدّرة للنفط والغاز.		الدول ذات الإمكانات الطاقوية الواعدة في مجال الغاز بالأخص في حوض المتوسط
ميل القوى الأساسية في المنطقة نحو سياسات تنافسية منضبطة.	كيان العدوّ	
ارتفاع مستويات الاشتباك بين محور المقاومة وكيان العدوّ.	كيان العدوّ، الدول المطبّعة	المقاومة الفلسطينية
استمرار الجهود لدفع مسار التطبيع مع كيان العدوّ.	محور المقاومة، تركيا، مصر، الجزائر	الإمارات، كيان العدوّ، المغرب، السعودية
تأزمّ اجتماعي واقتصادي في الدول غير النفطية بما يعزّز من احتمالات اللاستقرار والعنف.	لبنان، تونس، السودان، مصر، الأردن، سوريا	الدول ذات العوائد النفطية الكبيرة
تواصل الاضطرابات السياسية سواء على صعيد المراحل الانتقالية أو صعوبات الحكم في مجمل دول المنطقة.	لبنان، تونس، كيان العدوّ، تركيا، الأردن، إيران، العراق، السلطة الفلسطينية، السودان	
احتدام التنافس للتأثير في الرأي العام والتلاعب به وإثبات النماذج		القوى الأكثر امتلاكًا للموارد المادية والتكنولوجية وهي في معظمها في المحور الأميركي

يظهر أن تنافسات القوى الدولية والتداعيات الاقتصادية للحرب الأوكرانية وحاجة الغرب لمصادر إضافية للغاز والصراع المتعدّد المجالات بين المحور الأميركي ومحور المقاومة والفاعلية النامية للقوى الإقليمية هي العوامل الأكثر تأثيرًا في أحداث العام 2023. ويظهر أن العوامل الكابحة لحصول صراعات كبيرة تتقدّم على محفزاتها، ولكن البيئة الإقليمية هشّة أمام الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الداخلية. يبقى المشرق العربي البؤرة الأكثر احتمالًا للتوتّرات لا سيّما في سوريا وفلسطين المحتلة. ومن ناحية الأحداث ينبغي النظر في نتائج الانتخابات الرئاسية التركية وتطوّر التصعيد في الضفة والقدس.

" الدول غير النفطية أو المحاصرة، ستمضي عامها هذا تحت وطأة السؤال الاقتصادي الذي يتحوّل ليكون الموجّه الأساس لسياستها الخارجية "

سينتهي العام 2023 على وضوح في اتجاهات الحرب في أوكرانيا وكذلك على دخول إدارة بايدن في دوّامة الانتخابات الرئاسية الأميركية، وهكذا ستظهر فرص وتهديدات أكثر وضوحًا للقوى الإقليمية. سيواصل المجال الإقليمي خلال العام 2023 التأثر بشكل متزايد بخيارات قواه الأساسية التي تريد بمجملها تجنّب صراعات كبرى وتفضّل تنافسات مديدة حيث كل طرف يبني ويطوّر منظومته في مقابل ضرب عناصر الهشاشة في المنظومات الأخرى دون جرّها للمواجهة. في هذا كلّه هناك استثناء أساسي مرتبط بالمواجهة بين محور المقاومة وكيان العدوّ حيث تتسارع جهود بناء القدرات وتعبئة الجبهات الاجتماعية.

أما أنظمة المنطقة، لا سيّما للدول غير النفطية أو المحاصرة، فستمضي عامها هذا تحت وطأة السؤال الاقتصادي الذي يتحوّل ليكون الموجّه الأساس لسياستها الخارجية نحو مزيد من البراغماتية، فيما تنهمك سياستها الداخلية بتوليد هويّات أكثرية تدمج القومية بشكل محدّد من الدين في ظل صعود متواصل للجيش وأجهزة الأمن في مجال السياسة والاقتصاد مع تساهل في مجال نمط الحياة الثقافية. وهكذا تظهر بوضوح المخالب الثلاثة لسياسة أميركا في دول المنطقة، الضغوط الاقتصادية والردع العسكري والاختراق الداخلي عبر الأدوات المدنية غير الحكومية. إن المنطقة مكتظّة بأعداد من وحيد القرن الرمادي[32] في عالم يرقب بجعته السوداء المقبلة.

[32] كناية عن المشاكل التي نعرف بوجودها لكن لا نعرف متى ستظهر. في حين أن البجعة السوداء هي كناية عن مشكلة لا نعرف بوجودها أصلًا.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

www.dirasat.net
Email: ccsd@dirasat.net
الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon